

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2019

تحت إشراف

أ.د. سنوسي علي

من إعداد الطالبتين:

- فتيحة خضار

- حبيبة شريفي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
سعيد بن لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020 م

شكر وتقدير

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بفضلہ أتممنا هذا البحث

و صلي اللهم و سلم و بارك على سيدنا محمد

-صلى الله عليه و سلم-

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

"سنوسي علي"

على تفضله بقبول الإشراف على هذا العمل و على تصويباته و

ملاحظاته التي أثارت لنا السبيل لإتمام هذا العمل.

فله منا الدعاء بخير الجزاء و دوام الصحة و العطاء.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة.

ونتقدم بالشكر إلى كل أستاذ علمنا حرفاً.

لكم منا جزيل الشكر و العرفان.

الإهداء

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذي قال عز و
جل فيهما "و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
إلى نبع الحنان و حضن الامان، إلى أُمي الغالية-أطال الله
فيعمرها-إلى الذي كان لي السند الأول و الأخير
-أبي- أطال الله في عمره-
إلى بهجتي وسروري إخوتي و أخواتي كل واحد باسمه.
إلى جميع الأهل والأقارب.
إلى جميع الزملاء والأصدقاء.
إلى دفعة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي.
إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي.
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.
خضار فتيحة



إهداء

بسم الله بدأت ، وعلى الله توكلت ، وعلى النبي صليت ، وباللسان عبرت ، وفي العقل دبرت ، وبالقلم خطت .

بكل حب وامتنان، بكل شكر وعرفان.....أهدي ثمرة عرقي وأرقي إلى من قال فيهما الرحمان
"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إليك يا من سهرت على نجاحي، وكنت السر في حياتي، إليك يا منبع الحب والحنان، إليك يا من كان سر
نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أعلى الحبايب.....أمي الحبيبة "لويضة"حفضها الله و رعاها.

إلى من أحسن تربيتي ورعايتي، إلى من أراذني أن أكون في هذا المقام بالذات.....والذي الغالي
"أحمد" رعاه الله .

إلى من تسري محبتهم في عروقي.....إلى من هم أعلى من روعي.....إلى الذين
يؤمنون بأن الأخلاق لا بد أن تسبق العلم، إلى جميع إخوتي "فارس،عمار،يوسف،محمد،أيوب" .

إلى أختي الغالية و الوحيدة "حنان".

إلى من جمعني بهم قسم واحد و ومدرج واحد إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية.

حبيبة

المُلخص

ملخص:

نتناول في هذه الدراسة كيف يمكن التنسيق بين السياسة النقدية و المالية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2019)، حيث تمت دراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول ففي الفصل الأول نتطرق إلى السياسة النقدية و المالية، أما في الفصل الثاني ندرس النمو الاقتصادي و إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية، و في الفصل الثالث نتناول فعالية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)، حيث توصلنا إلى أن السياسة النقدية تكون فعالة في الدول المتقدمة بدرجة أكبر من الدول النامية و ذلك لوجود سوق نقدية نشطة في الدول المتقدمة، و غيابها في الدول النامية كالجزائر، أما السياسة المالية تكون فعالة في الدول النامية بدرجة أكبر وذلك ما يبرره ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحسين الوضع الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة كأهم هدف بالإضافة إلى غياب سوق نقدية نشطة في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، النمو الاقتصادي.

Abstract :

In this study, we discuss how coordination between monetary and financial policy can be achieved to achieve economic growth in Algeria (2005-2019), where the topic was studied through three chapters. In the first chapter we touch on monetary and financial policy, but in the second chapter we study economic growth and a problematic Coordination between monetary and fiscal policy, and in the third chapter we deal with the effectiveness of coordination between monetary and financial policy and its role in achieving economic growth in Algeria during the period (2005-2019), where we concluded that monetary policy is more effective in developed countries than in countries Developing

This is due to the presence of an active monetary market in developed countries, and its absence in developing countries such as Algeria, while financial policy is more effective in developing countries to a greater degree, which is justified by the necessity of state intervention in economic activity in order to improve the social situation and achieve the public interest as the most important goal in addition to the absence of a market Cash is active in these countries.

Key words: monetary policy, fiscal policy, monetary block, public expenditures, public revenues, economic growth.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص

I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
أ_ و	المقدمة

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة النقدية والمالية

02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية
03	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها
07	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
09	المطلب الثالث: أدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية
15	المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية
19	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
24	المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
30	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
31	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وإشكالية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية

33	تمهيد
34	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
34	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي ومحدداته

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومؤشراته.....	37
المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	39
المبحث الثاني: إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو	
الاقتصادي	43
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما ..	43
المطلب الثاني: ضرورة، أهمية وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية	45
المطلب الثالث: دور دمج السياستين النقدية والمالية.....	48
خلاصة الفصل.....	50

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2019)

تمهيد	52
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-	2019).....
53	53
المطلب الأول: ملامح الإصلاح النقدي و المالي في الجزائر	53
المطلب الثاني: الكتلة النقدية و مكوناتها.....	59
المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية.....	65
المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-	2019).....
69	69
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	69
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	75
المطلب الثالث: برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)	77
خلاصة الفصل.....	79
الخاتمة	87

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-2005	61
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-2005	66
03	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)	72
04	محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010	75

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-2005	62
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-2005	66
03	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة 2005- 2017	73
04	محتوى برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014	76

المقدمة

مقدمة:

تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على مدى أو مجتمعة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدول: كالسياسة المالية، والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، والسياسة التجارية.

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية أو ذات الأسواق الناشئة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق موقف مرضي بالنسبة لحسابات التعامل مع العالم الخارجي، ولما كانت السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق الاستقرار السعري والحفاظ على العملة المحلية بالتحكم في السيولة النقدية، فسوف تستخدم ما هو متاح لديها من أدوات نقدية لتحقيق ذلك الهدف المنشود، إلا أن الوصول إلى مثل هذه الأهداف قد تتعارض مع بعض من أهداف السياسة المالية التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والتوظيف وتخفيف تكاليف الديون العامة داخليا وخارجيا، وذلك نظرا للآثار التبادلية لكل سياسة على أهداف السياسة الأخرى ما يفسر وجود محصلة لكلتا السياستين أقل من المرغوب فيه، ما يؤدي إلى آثار سلبية في الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي.

ونظرا لوجود تعارض وتضارب في أغلب الأحيان بين أهداف السياستين المالية والنقدية، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف النقدية والمالية بالشكل المطلوب، كما يؤدي إلى ضياع الكثير من الجهد والموارد دون فائدة محققة، جعل من قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من القضايا التي احتلت مكانة مهمة لدى صانعي القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أصبحت مطلبا ضروريا تسعى الدول إلى تحقيقه حتى يتسنى لها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتبرز أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مع تعالي النداءات المطالبة بضرورة إضفاء المصداقية على أداء البنوك المركزية، وذلك من خلال الحد من الاقتراض الحكومي المباشر لأغراض تمويل النفقات الحكومية، وتجنب الهيمنة المالية الحكومية على

البنك المركزي وبخاصة في الدول النامية ودول الأسواق الناشئة، والعمل على توفير مصادر أخرى للتمويل تكون غير تضخمية من خلال إنشاء الصناديق السيادية كما في الدول المصدرة للنفط وتطوير الأسواق المالية، ما يساهم في ضمان استقلالية البنك المركزي ويمكنه من مراجعة الآثار المترتبة على تنفيذه للسياسات النقدية وإجراء التعديلات المناسبة عليها، وتوجيهه نحو تحقيق معدل منخفض للتضخم كهدف أساسي ووحيد للسياسة النقدية، لذلك لا بد من وجود آليات للتنسيق بين السياسات وضمان وجود توازن في تنفيذ السياستين النقدية والمالية، والذي يضمن حفظ مسار الاقتصاد عن طريق النمو الاقتصادي المتوازن ورفع معدل التوظيف والتحكم في استقرار الأسعار.

وفي هذا الإطار حاولت الجزائر ممثلة في الحكومة وبنكها المركزي من خلال تنفيذ جملة من السياسات المالية والنقدية في ظل توجهات الاقتصاد الوطني السعي إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال محاولة زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق معدل توظيف عال، وانحسار وتراجع معدلات التضخم إلى معدلات مقبولة اقتصاديا، والتخلص من الديون العامة وتخفيضها إلى نسب آمنة لا تضر بالاقتصاد الوطني.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ووقفا عند مختلف المدارس الاقتصادية التي أبرزت أهمية السياسات الاقتصادية، ظهرت إشكالية التعارض بين الأهداف الاقتصادية الكلية للسياستين النقدية والمالية، وبلغت ذروتها في ظل المشكلات الاقتصادية المتعاقبة والمتزايدة ما أضفى على موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أهمية بالغة كموضوع للبحث فرض نفسه في الدراسات الاقتصادية، كآلية للتأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

✓ كيف يمكن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019/2005)؟

ما تقتضيه منهجية البحث هو تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى حزمة من الأسئلة الفرعية تسهل مواطن الغموض، وتتيح مجالا أوسع لفهم موضوع البحث، ومن هذه الأسئلة نذكر ما يلي:

- 1 - ما هي أهداف وأدوات السياستين النقدية والمالية؟
- 2 - ما هو دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية؟
- 3 - ما هي السياسات النقدية والمالية التي تضمنتها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

4 - كيف يمكن صياغة توليفه مثلي بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

2. **فرضيات الدراسة:** تقوم هذه الدراسة إلى صياغة الفرضيات الآتية:

- 1 - تؤثر السياسة المالية في السياسة النقدية وتعرقل عملها.
- 2 - هناك علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- 3 - للسياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول التي تعتمد على مصدر أحادي الدخل.

3. **أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، إلى دخوله في صلب تخصصنا من جهة، وأن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة بسبب العلاقة الوطيدة التي تربط بين السياسة النقدية والمالية، في ظل التزايد لحاجة الدول إلى التمويل المستمر من قبل البنك المركزي من أجل تمويل مشاريعها التنموية، ومن جهة أخرى بروز أهمية التنسيق والتفاعل بين السياستين النقدية والمالية بشكل كبير مؤخرا خاصة زمن الأزمات المالية العالمية، ما حتم على الدول ضرورة التنسيق والمواءمة بين السياستين النقدية والمالية لتجنب أي تعارض بينهما.

4. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون أن السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تسير بها اقتصاديات الدول، فالسياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، والسياسة المالية التي تنفذها الحكومة، جاءت أهمية الجمع والتفاعل بينهما وتسليط الضوء على دورهما بحثا عن التناسق بينهما لتحقيق النمو الاقتصادي.

5. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- (1) تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية.
- (2) استعراض أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي.
- (3) إبراز دور السياسات النقدية والمالية وتطورها في الجزائر.

6. حدود الدراسة:

زمنيا: تقع الدراسة ضمن المجال الزمني المرتسمة حدوده بين سنة 2005 وسنة 2019 من أجل الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المالية والنقدية الحديثة التي نفذتها الجزائر ولأن الجزائر مرت خلال هذه الفترة بمرحلتين مرحلة ارتفاع أسعار البترول من سنة 2000 إلى 2014 ومرحلة تذبذب أسعاره ابتداء من سنة 2014 فما هو واقع التنسيق بين هاتين السياستين من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

مكانيا: الدراسة سوف تركز على الجزائر وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني من خلال دراسة مسار السياسة النقدية والمالية.

7. المنهج العلمي المستخدم:

لتحقيق الهدف المنشود للبحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وحتى يمكن الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانبها وفي ضوء ما يتوافر من إحصائيات وبيانات استخدمنا:

المنهج الوصفي التحليلي: واعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، وكان حاضرا بصفة أساسية ضمن الإطار النظري بالخصوص عند حديثنا على السياسة النقدية والمالية وكذا عند تناولنا لموضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في شكلها النظري والاعتماد على الدراسة التطبيقية تحليلا بهدف الوقوف على أهم التطورات للسياستين النقدية والمالية.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتنا في مراحل هذه الدراسة عدة صعوبات نذكر منها:

- تضارب البيانات والإحصائيات في كثير من الأحيان بين الدوريات والتقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي وعدم توفر الإحصائيات الخاصة بالسنتين الأخيرتين (2018-2019) فيما يتعلق بالتطورات النقدية والمالية.

9. محتويات الدراسة:

بناء على أهمية الموضوع والإشكالية التي تم طرحها، وضمن متطلبات المنهج المستخدم تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول سبقتها مقدمة، وتوجتها خاتمة تضمنت نتائج واقتراحات.

تناول الفصل الأول السياسات النقدية والمالية "مدخل نظري" وذلك بالوقوف على تفاصيل الموضوع من خلال جوانبه النظرية كالمفهوم والأهداف والأدوات والفكر الاقتصادي لكل من السياستين، أما الفصل الثاني: فكان عنوانه: النمو الاقتصادي وإشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك بالحديث عن النمو الاقتصادي من مختلف جوانبه النظرية كتعريفه ومحدداته وعناصره ومؤشراته والنظريات والنماذج المفسرة له وكذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من وجهة نظرية والإحاطة بأغلب

جوانب الموضوع من حيث طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما ودراسة ضرورة، أهمية، وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودور دمج السياستين النقدية والمالية.

وفي الفصل الثالث تحت عنوان: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) وذلك بالوقوف على واقع السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2019 في ضوء ما يتوفر من بيانات وإحصائيات مستقاة من مصادر رسمية.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة النقدية و المالية

الفصل الأول: مدخل عام للسياسة النقدية و المالية

تمهيد:

هدف أي دولة هو تحقيق استقرار ونمو اقتصادي، إذ يتحقق هذا بواسطة السياسات الاقتصادية المسيطرة في هذا المجال والتي هدفها الأساسي هو جعل الاقتصاد قوي ومتوازن، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية والسياسة المالية والتي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

فالسياسة النقدية من مسؤوليات ومهام السلطة النقدية، وهي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطات المعنية لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان والتأثير في حجمها عن طريق الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة وتتمثل في إعادة سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة وكذا نسبة الاحتياطي القانوني، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقاً.

أما السياسة المالية فهي تعبر عن تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية، عن طريق استخدام كل من آلية زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب والقروض العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

ولهذا سنسلط الضوء في هذا الفصل على الإطار النظري للسياسة النقدية والمالية من خلال بحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى السياسة النقدية وكل ما يتعلق بها من تعريف وأدوات وأهدافها، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى السياسة المالية من خلال تعريفها والأدوات الخاصة بها لتحقيق أهدافها.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

نظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تعددت تعريفات السياسة النقدية والتي نذكر منها ما يلي:

- السياسة النقدية هي: " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ومواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق التنمية وغيرها من الأهداف".¹
- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم والظروف الاقتصادية المحيطة.²
- عرفها الاقتصادي George Pariente على أنها: " مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".³

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية التي تعتبر من مسؤوليات ومهام البنوك المركزية، وهي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها السلطات المعنية لإدارة كل من عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والرقابة على الائتمان والتأثير في حجمها، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومرسومة مسبقا.

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 114.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 207.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

أولاً: الأهداف الأولية

وهي عبارة عن المتغيرات التي يسعى البنك المركزي للتحكم فيها بغرض التأثير على الأهداف الوسيطة وبذلك هي تعد بمثابة الرابط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين:¹

1. مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

2. ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. كما يجب أن نشير أيضاً إلى الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع، وقد أثير نقاش

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 124-125.

يتلخص في أي من الأهداف الأولية يصلح لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

ثانياً: الأهداف الوسيطة

تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية وتتمثل في:

- 1 **المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع.¹
- 2 **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة على هذا الهدف.²
- 3 **سعر الفائدة:** الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون مضت وتزايدت في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية.

¹ عيد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² المرجع نفسه، ص ص 75-76.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يعكس هرمية معينة في أسعار الفائدة، والأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئياً منها في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار ضرورية لتكوين واستقرار الإدخار ولكي تنتقى الاستثمارات طبقاً لإنتاجيتها¹.

ثالثاً: الأهداف النهائية

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية وتتمثل فيما يلي:

(1) استقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتتحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار نظراً لأن التغيرات كبيرة في مستوى الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود، وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي².

(2) التشغيل الكامل:

للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تتخفف أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل³.

(3) تحسين ميزان المدفوعات:

إن السياسة النقدية يمكن أن تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم، مما يشجع رؤوس الأموال القصيرة الأجل

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص ص 195-197.

² زكريا الدوري، يسرا السمراني، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 187.

³ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض، وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تغير الأسعار الداخلية التي ستخفض، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة، أو قد يجمع الاثنين معا لإزالة العجز في ميزان المدفوعات¹.

4) تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وفي الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بصفة خاصة ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوافر الموارد الطبيعية وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

لقد اختلف الاقتصاديون في مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي².

أولاً: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

ففي ظل الفكر الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق.

وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سيتكيف تلقائياً

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 183-184.

² عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-210.

مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك، ولهذا فقد اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وهذه العوامل تتمثل في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين.

ثانيا: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية، ظهرت إلى حيز الوجود النظرية النقدية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق، واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود المعروضة والمحددة من قبل السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة.

كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الإدخار والاستثمار، وأن توازن السوقين (النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي العام، لذا يمكن للسلطات النقدية أن تمارس مسؤولياتها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين السوقين المذكورين ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي.

ثالثا: السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر

جاءت بزعامة "ميلتون فريدمان" فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التي تتواخاها السياسة النقدية الكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة

دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموماً.

المطلب الثالث: أدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وهذا التنوع يتباين بين أدوات كمية وأخرى نوعية تستخدم في دولة دون أخرى وتختلف من فترة لأخرى داخل الدولة نفسها.

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة).

1. **سياسة معدل إعادة الخصم:** يقصد بمعدل إعادة الخصم السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي

نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وهو يمثل أيضاً سعر

الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها¹.

وفي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فترتفع أسعار الفائدة في السوق

النقدي فينكمش الائتمان، أما في حالة الكساد يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فتتخفض

أسعار الفائدة ويزيد الائتمان ومنه الاستهلاك، وعليه تتوقف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم

على عدة عوامل منها:²

• مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، وهذا يتطلب معاملات كبيرة

بالأوراق التجارية.

• مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، بمعنى عدم وجود موارد إضافية

تعتمد عليها البنوك التجارية.

• مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

¹ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر – 1990، 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 59.

وفي الوقت الحاضر يبقى لمعدل إعادة الخصم أثره المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل نحو الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار، أي أن هذه السياسة أصبحت مؤشرا للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

2. عمليات السوق المفتوحة: وهي وسيلة تستخدمها المصارف المركزية للتأثير على حجم

الائتمان، وهي ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة وتكون عن طريق قيام

المصرف المركزي بعمليات بيع وشراء أوراق مالية وتجارية في سوق النقد والمال¹.

3. فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية يقوم بشراء السندات الحكومية من

السوق، فتزداد الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكن لها التوسع في عرض

النقد، أما في حالة إتباع سياسة انكماشية يقوم ببيع السندات الحكومية وبالتالي تنخفض

الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، مما يحد كثيرا من قدرتها على خلق الائتمان.

ومن هنا نرى أن هناك شروط أساسية لضمان فعالية السوق المفتوحة وهي:

• مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعا.

• مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.

• مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات المصرف المركزي.

ولذلك تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمثل سوق مالي متطور

أكثر من الدول النامية لتوفر الشروط السابقة.

4. معدل الاحتياطي القانوني: يقصد بالاحتياطي القانوني إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة

معينة من ودائعها في شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي

القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية².

تستخدم البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من

ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي،

¹ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان، مما يؤثر على السيولة لديها، حيث في أوقات الكساد يرغب البنك المركزي في زيادة حجم الائتمان لأجل تشجيع الاستثمار، عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانون ما يجعل الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية أكبر وبالتالي زيادة مقدرتها الإقراضية، أما إذا كانت الحالة الاقتصادية تعاني من ضغوط تضخمية، نتيجة للإفراط في خلق الائتمان، فهنا البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تخفض السيولة التي بحوزة البنوك التجارية، وتنخفض قدرتها على منح الائتمان، ما يجعل الاستثمار ومعدل التوظيف يقلان.

وأن من بين الشروط الواجب توفرها لتحقيق فعالية أداة الاحتياطي القانوني، ما يلي:¹

- لا بد أن يكون وعاء الاحتياطات شامل لكل أنواع الودائع.
- عدم وجود تسرب نقدي.
- عدم وجود طرق أخرى تتوفر أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي.
- مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لذلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.
- التأثير على سعر الفائدة.

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان أدوات

كيفية للتأثير في كمية الائتمان واتجاهاته، وهذه الأدوات عديدة نذكر منها:

1. **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور

القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام،

كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذه

الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى. واعتماد هذا الأسلوب

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر 1990 - 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 84.

ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

2. **النسبة الدنيا للسيولة:** ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي².

3. **الودائع المشروطة للاستيراد:** بموجب هذه الأداة يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ونظرا لعدم قدرة المستورد تجميد أو توفير هذا المال يلجأ إلى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد³.

4. **الإقناع الأدبي:** هي أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه، ومدى قدرة البنك على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة⁴.

الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

تعتبر قناة الانتقال عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتتحصر هذه القنوات فيما يلي⁵:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² المرجع نفسه، ص 81.

³ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 166.

⁴ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 130.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-79.

أولاً: قناة سعر الفائدة

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

ثانياً: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبيين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبيين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤثر توبيين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

رابعاً: قناة الائتمان

وتتقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

• قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

• قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية، حيث تمثل دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، وهي تتضمن تكيف كمي ونوعي لأدواتها بصورة تسمح للدولة القيام بوظائفها على أحسن وجه، خاصة بعد تعاقب الأزمات الاقتصادية وعجز السياسة النقدية عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة¹. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة، وميزانية الدولة وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال".

الفرع الأول: ماهية السياسة المالية

- فيما يخص تعريف السياسة المالية فإن الفكر المالي يزخر بالعديد من التعاريف منها:
- ✓ تعرف السياسة المالية على أنها: " مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"².
 - ✓ السياسة المالية هي "أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها والمتمثلة في: استقرار الأسعار، التشغيل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي في الأربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري"³.
 - ✓ السياسة المالية: هي تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريبا من مستوى

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 06.

² وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 143.

³ بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 86.

الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل، ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي¹.

✓ السياسة المالية: هي عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكيف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا التكيف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين².

كما يقصد بالسياسة المالية " أنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة³.

كما يقصد بالسياسة المالية " استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب تضخم⁴.

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن التوصل إلى تعريف شامل للسياسة المالية حيث تعبر عن تلك الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعلمة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية،

¹ البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول " السياسة الاقتصادية واقع وأفاق، جامعة تلمسان، 29، و 30 نوفمبر 2004، ص 01.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 12.

³ عريقات حربي، موسى محمد، مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي "، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 25.

⁴ سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1994، ص 505.

للوصول إلى أهداف معينة، من أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام¹. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في: تحقيق نمو اقتصادي مقبول، تحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتشابكة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي².

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود، إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.

¹ عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 235.
² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3، 2015، ص 76.

ثانيا: تحقيق التنمية الاقتصادية: إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة عل غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية¹.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: تحقيق العمالة الكاملة: يعد التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من أجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى أن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة².

رابعا: توزيع الدخل: يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزء كبير في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا هي الضريبة، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني "

¹ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12.

² عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أدولف فاجنر " من أجل تحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي¹. أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة والمنحة كالضريبة قد تكون تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فالمنحة التراجعية إذا تناقصت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وقد تكون تصاعدية إذ زادت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وتكون نسبية إذا كانت نسبتها ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

مع التطورات المتسارعة للأفكار الاقتصادية لدى مختلف المفكرين، بالإضافة إلى تشعب وظائف الدولة، اتضح أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافياً لمسايرة معطيات ومتطلبات المتغيرات التي طرأت، والرؤية التي سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929، والمتمثلة في تحجيم دور الدولة، برزت أفكار ونظريات الاقتصادي كينز، والتي جاءت معاكسة لأصحاب النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى أن دور الدولة يقتصد على مجالات محصورة مثل: الأمن، الحماية، العدالة، والدفاع وأن النشاط الاقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه، وبعد عجز اقتصاديات الدول على إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون بدأ المجال يتسع بأفكار مغايرة تماماً، فأوضح الاقتصادي كينز بنظرياته كيف أن الدولة وتدخلها له دور فعال في الاقتصاد، وسنعرض لمحة بسيطة عن أفكار مختلف المدارس الاقتصادية ورؤيتها للسياسة المالية.

أولاً: الفكر الكلاسيكي: ساد هذا الفكر لعدة قرون وكان هو المسيطر، والناظر إلى فكر الكلاسيك في ما يتعلق بالسياسة المالية عموماً يجد أنهم دافعوا بقوة عن الحرية الاقتصادية وحيادية الدولة

¹ خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، السعودية، 1981، ص 153.

في نفقاتها وإيراداتها، وكان من دواعي هذه الأفكار الوضع السياسي آنذاك، وإعتماد الحكام على المنتجين والتجار لتمويل حملاتهم العسكرية وذلك عن طريق الدين العام، والذي رأى فيه الكلاسيكيون عبارة عن تقييد لرأس المال الذي مآله الضياع، وتقييد للاستهلاك العام شأنه شأن تقييد الاستهلاك الخاص والذي هو مهم لدفع قاطرة الإنتاج، وتوفير مبدأ تراكم رأس المال على اعتبار أن تدخل الدولة عن طريق الدين العام هو إهدار لرأس المال ما كان من الممكن إعادة إنتاجه، وسنعرض بعض المبادئ التي اعتنى بها الكلاسيك في السياسة المالية على النحو التالي:

1. **الدولة الحارسة:** وهو انتصار الدولة على مهام محددة ليس لها علاقة بالتدخل في النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه القطاعات الأمن، المرافق العامة، التعليم....

2. **حياد المالية العامة:** وهو تعطيل الجانب الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، فلا تتدخل الدولة بإيراداتها ولا في نفقاتها في الحياة الاقتصادية.

3. **توازن الميزانية:** وحرص الكلاسيك على التوازن في الموازنة العامة راجع إلى أن ذلك أدى إلى تجنب البلاد للقرض العام وآثاره السلبية على رأس المال ودليل للإدارة الرشيدة، والقدرة على التمويل السليم لنفقات الدولة الجدير بالذكر أن رؤية الاقتصاديين الكلاسيك للتوازن الاقتصادي والذي أسس له الاقتصادي آدم سميث بمبدأ اليد الخفية والاقتصادي ساي بمبدأ العرض يخلق طلبه، وأن الاقتصاد يؤول إلى التوازن في حالة التشغيل الكامل، كان دافعا قويا لقيام اقتصاد حر بعيدا عن توجيه أو إعادة توجيه من قبل الدولة¹.

ثانيا: الفكر الكينزي: كانت أزمة الكساد العالمية التي سادت إبتداءا من سنة 1929م وفشل التحليل الكلاسيكي في إيجاد حلول لها، وكذلك اعتماد الكلاسيك على جانب العرض وإهمال جانب الطلب، وتغليبهم تخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض الأجر النقدي، أدت كل هذه العوامل لخلق مناخ ملائم لظهور الفكر الكينزي على يد مؤسسه " جون منيارد كينز " والذي رفض مبادئ الكلاسيك وتحليلهم للتوازن الكلي.

¹ بورى محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000- 2010، مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص: العلوم الاقتصادي، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى اليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص 30.

فيما يتعلق بالسياسة المالية فإن أهم فروض كينز تتمثل فيما يلي:

✓ إن الاقتصاد الصناعي المتقدم لا يتحقق فيه التوازن عند التوظيف الكامل، ففي أي وقت معين قد يكون حجم الاستثمار الخاص غير كافٍ للحفاظ على مستوى عالٍ من الدخل والتوظيف.

✓ إن العلاج التقليدي للكساد يخفض الأجور النقدية لخفض تكاليف أصحاب الأعمال ليس كافياً ففي أحسن الأحوال يكون هذا العلاج حياًدياً، وفي أسوأ حالاته قد يؤدي إلى زيادة حدة الكساد.

✓ يمكن القيام بالعمل الحكومي للإبقاء على مستوى عالٍ ومستقر للطلب الفعال وفي فترات الكساد لا يتوازن الإنفاق الحكومي الإضافي بالخفض المقابل في الإنفاق الخاص، وفيما يتعلق بالاقتصاد ككل، فإن الإنتاج الزائد ومستويات المعيشة العالية يمكن أن تتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي¹.

ثالثاً: السياسة المالية في التحليل النقدي: أحرزت وجهة نظر النقديين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالية ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الدولة، ومما سبق يتضح أن النقديين وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعتقدون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثاً من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، ومما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه

¹ بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

أثر المزامنة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه.

رابعاً: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة: استنادا لفرضية التوقعات العقلانية أن مسألة اعتماد سياسة مالية معلنة توسعية كانت أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جاب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تتبناها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كانت أهمها انه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل هم أن ينشروا المعلومات ويدعموا الناس لكي يتصرفوا بناءا عليها بدلا من تطبيق سياسة جديدة، فضلا عن أن مسألة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور فإنها قد تكون جامدة وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فإن الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين.

خامساً: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض: إن الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة أنها تنتظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي ولكنها ترى أن ارتفاعها يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تتادي بخفض معدلاتها، كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا مع ما جاءت به المدرسة النقدية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلا عن إعتاقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية¹.

¹ بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

سادسا: السياسة المالية في الفكر الإسلامي: ظهرت في السنوات الأخيرة، الكثير من البحوث والدراسات تهتم بالسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، والمميز في النظام الإسلامي أن له مرجعية دينية في تحديد مبادئ الاقتصاد وأهدافه والنصوص الشرعية كثيرة وواضحة، والاختلاف المميز له عن الاقتصاد الوضعي في ميدان السياسة المالية يرجع إلى عنصرين اثنين هما:

1. فيما يتعلق بأهداف السياسة المالية يختلفان فقط في أولوية تلبية الحاجات، ففي حين أن الاقتصاد الوضعي لا يراعي أولوية القطاعات الإنتاجية، بعضها عن بعض فهو ينظر إلى الاقتصاد ككتلة، أما في الإسلام وعلى سبيل المثال لو أخذنا أداة من أدوات السياسة المالية وهي الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي له ضوابط الواجب تلبيتها والاهتمام بها وهي كما يلي:

- فالضابط الأول في سياسة الإنفاق العام هو أن تدور هذه السياسة مع المصلحة العامة دائما فيحدد كل من حجم النفقة أو مقدارها، وجهة الإنفاق بحيث تحقق المصالح العامة للأمة.
- الكفاءة في الإنفاق العام والكفاءة تعني أن يعمل على تحقيق المصلحة بأقل ثمن، فلا يكون اصراف ولا تبذير في الإنفاق العام، ولا توضع النفقة في غير موضعها الشرعي.
- هو عدم التحفيز إلى فئة الأغنياء في النفقة مع جواز التحيز إلى فئة الفقراء حين يغنوا، وهو أمر تدل عليه نصوص كثيرة في الكتاب والسنة، وفي إجراءات الخلفاء الراشدين.
- هو ضابط الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق فلا تقع النفقات العامة إلا في الواجبات والمباحات وتجتنب المحرمات.

الضابط الخامس: الالتزام بالترتيب الشرعي للأولويات، فالأحكام الشرعية درجات، من واجبات، ومندوبات، ومباحات، وغيره، وهنالك أيضا درجات داخل كل زمرة من الأحكام، فالواجبات على درجات، وكذلك المندوبات والمباحات.

2. الاختلاف الثاني هو في أدوات الساسة المالية، فتركيبية الأدوات في الاقتصاد الإسلامي مختلفة بحيث نجد موارد مختلفة منها: الخراج والزكاة، ويستثنى من الموارد الضرائب إلا في حالات استثنائية وبشروط حددها الفقهاء¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات نستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال استعمالها للسياسة الضريبية، النفقات العامة، والعجز الموازي، لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية، وسنتناول في هذا المطلب الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها.

أولاً: السياسة الضريبية: تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية².

وهناك تعريف آخر ينص على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلائم مع أهداف المجتمع الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية³.

1 تعريف الضريبة: تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدول أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة⁴.
وتتمثل أهم وظائف السياسة الضريبية فيما يلي:

¹ بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

² قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

³ يونس أحمد البطريق، المراسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 23.

⁴ محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 14.

- **توجيه الاستهلاك:** وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتحفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاكات أخرى.
- **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه واستقطاب الاستثمار.
- **زيادة تنافس المؤسسات:** يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي على خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- **تصحيح إخفاقات السوق:** يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد إلى أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن تخصيص الكفاء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين. (استهلاك، إنتاج).
- **السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي:** وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- **إعادة توزيع الدخل:** من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد، وإما اختيار العدالة الضريبية.
- **تمويل التدخلات العمومية:** وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.

- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية¹.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام: تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها ويمكن تعريفها على أنها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة².

كما تعرف النفقات العامة على أنها: " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق النفع العام (أو جماعي)³.

1. تقسيم النفقات العامة:

ويمكن تقسيم النفقات العامة وفق لعلاقاتها باقتصاد السوق على النحو التالي:

- **إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي:** وهي نفقات يتطلبها وجود الدولة، مقل النفقات المتعلقة بالوظائف التقليدية للدولة (الدفاع، الأمن، العدالة...).
- **إنفاق ضروري لقيام اقتصاد السوق:** وهو عبارة عن جزء من نفقة الإنتاج، مثل النفقات على الخدمات الإدارية الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزءا من نفقة إنتاجها.
- **إنفاق مكمل لاقتصاد السوق:** ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع مع بعض السلع التي يقوم بإنتاجها السوق مثل الإنفاق على التعليم والصحة.
- **إنفاق مصحح لقوى السوق:** مثل الإنفاق الذي تقوم به الدولة لإنتاج السلع الاجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها، الإنفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات لزيادة إنتاجها.

2. أهداف سياسة الإنفاق العام: تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 267.

³ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة النقا الجامعية، بدون سنة النشر، ص 63.

أ - **النمو الاقتصادي:** يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويعبر عن

$$\text{المضاعف بالعلاقة التالية: المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

ب - **سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار:** تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص المواد الاقتصادية، ولذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضاً أو تثبيتاً أو رفعا، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات مما يؤدي إلى خفض أسعارها، ونجد أن الدول تعتمد على الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الراج¹.

ج - **سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل:** تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهما على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية عندما يمنحون الإعانات النقدية².

ثالثاً: سياسة عجز الموازنة: لقد تطور مفهوم عجز الموازنة مع تطور النظريات الاقتصادية، كما تعددت أسبابه بتطور دور الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي.

1. **مفهومه:** يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد يكون مقصوداً

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، ط 3، عمان، 2003، ص 246.

نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية¹.

2. أسباب العجز الموازني: ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يلي:

• انخفاض الإيرادات العامة: والتي يمكن أن يحدث نتيجة:

✓ ضئالة الجهد الضريبي: أي انخفاض في الطاقة الضريبية التي تعني نسبة الحصيلة

الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد

وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.

✓ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في

الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها، ومن جهة أخرى يعمل هذا النوع من الضرائب على

زيادة العجز الموازني لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.

✓ الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة: حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في

الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات

الطلب عليها في الأسواق العالمية².

• ارتفاع النفقات العامة: من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة مايلي:

✓ الأخذ بنظرية العجز المنظم: والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث

تأثيرا مباشرا على زيادة الإنتاج والدخل.

✓ اتساع نطاق الدولة: حيث تزداد النفقات العامة لعدد من المشروعات الصناعية الكبرى التي

يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة،

حيث أن يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.

✓ تدهور قيمة العملة: انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما

يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخل الاسمية وليس الحقيقية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 206.

✓ تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية.

✓ زيادة عدد السكان.

✓ زيادة النفقات العسكرية¹.

3. صيغ تمويل العجز الموازني: إن الأثر الذي يحدثه التمويل بالعجز حسب طريقة تمويل هذا العجز.

أ تمويل العجز عن طريق الاقتراض: يمكن أن نمول العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في السوق المالي والنقدي المحلي، وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أو عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي².

تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل، لأن الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلا والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فإن المديونية الخارجية صعب التحكم فيها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها.

ت تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الأموال لاحقا، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، أو غير حقيقية³.

لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² المرجع نفسه، ص 223.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

- ✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرنا وليس جامدا.
 - ✓ توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقا.
 - ✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة.
 - ✓ تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها هذا الإصدار.
- ث تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب: يمكن للدولة أن تمويل عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعا ما، حيث يوجد معدل ضريبي أمثل لا يجب تخطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فإن الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة وتنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي¹.

¹ ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية للسياسات الاقتصادية الكلية مقتصرة على كل من السياستين النقدية والمالية، حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف، كهدف استقرار الأسعار والتشغيل الكامل، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويعتبر البنك المركزي المشرف على هذه السياسة، وفي سبيل بلوغه لأهدافه النهائية يستعمل مجموعة من الأدوات التي يؤثر بها على بعض المتغيرات والمؤشرات والتي تسمى بالأهداف الأولية والوسيطة للسياسة النقدية، ويتم هذا في إطار استراتيجية شاملة يرسمها وينفذها البنك المركزي.

أما السياسة المالية والمعروفة بسياسة الميزانية فهي تلعب دورا كبيرا سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فقد اختلف مفهومها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بحسب مدى تطور المجتمعات وتخلفها، غير أنه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في كيفية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي وإشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وإشكالية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية

تمهيد:

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقرة وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، ومن أجل الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مقبولة طرحت إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق هذا الهدف حيث أنه تعتبر السياسات النقدية والمالية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى النمو الاقتصادي ومحدداته، عناصر النمو الاقتصادي ومؤشراته والنظريات والنماذج المفسرة له كما سيتم عرض وإظهار ضرورة، أهمية وشروط التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المفكرين الاقتصاديين، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمشورات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي ومحدداته:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

بمعنى إعطاء تعاريف عدة للنمو الاقتصادي نذكر أهمها في ما يلي:

- إن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن¹.
- النمو الاقتصادي هو النتيجة المركبة للتطور خلال فترة طويلة، يتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، فالنمو بهذا المعنى يعتبر الهدف النهائي لكل اقتصاد أي كانت طبيعته².
- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملحوسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ³.

ويمكن تعريفه عموماً بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد

في محيط اقتصادي معين، ويعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما

¹ خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 45.

² عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 04.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، 2007، ص 124.

يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، من هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية:

- 1 يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- 2 أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- 3 يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب¹.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي:

أولاً: كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان.

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير، لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية

¹ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 63.

العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1. مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).
2. كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
3. نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
4. درجة التنظيم، والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل¹.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كخصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر².

ثالثا: تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي³.

رابعا: معدل التقدم التقني: يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة⁴.

¹ فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص 08.

² عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 363.

³ رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 49.

⁴ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 50.

خامسا: عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسة اجتماعية وثقافية أو اقتصادية أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

سادسا: التخصص والإنتاج الواسع: وهو الذي دعا إليه "Adam Smith" في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومؤشراته.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي:

تشمل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل، تراكم رأس المال، التقدم التقني.

أولا: العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس، والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجه عنصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقيق تركيبة العمال (التكوين مثلا).

ثانيا: تراكم رأس المال: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يتمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

¹ فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ثالثاً: التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو طبيعة السلع

المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل حل مشكل الاختناقات التي تحد من إنتاج السلع الجديدة أو من نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كفي، كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي:

هناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس النمو الاقتصادي.

أولاً: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية، وليس بالقيمة النقدية وذلك لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي¹.

ثانياً: متوسط الدخل الحقيقي للفرد: ويقصد به ان النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وبسبب ذلك يعود إلى أنه اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معياراً للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي، فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتاً².

¹ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركزي القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2013، صص 58-59.

المطلب الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول اتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

أولاً: نظرية النمو الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:¹

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي: حيث أن التزايد في التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وبالتالي تخفيض تكوين رأس المال.
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 55-66.

ما يمكن استخلاصه أن الاقتصاديون الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، حيث أبدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

ثانيا: نظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر الكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات كل من ألفريد مارشال، وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار هذه المدرسة فيما يلي:¹

✓ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية.

✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد أن النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة
✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي.
✓ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية.

ثالثا: نظرية النمو الكينزية

قدم جون مينارد كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية، ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي، اعتبر كينز أن الإدخار دالة في الدخل وأن البطالة تبقى كمسكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دور أكبر في الاقتصاد القومي، وركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ولم يتعرض تحليله كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة

¹ عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص ص 34-35.

الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وقام منظري النظرية الكينزية وهم هارود ودومار وقد اهتموا بمشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن النموذج الكينزي المبسط يحافظ على مستوى معين من الدخل الحقيقي طالما بقي الاستثمار على مستوى ثابت، فإذا ارتفع الاستثمار فإن الدخل التوازني سيرتفع بمضاعف معين للزيادة في الاستثمار.

الفرع الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

عملت نماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو المحققة بين الدول ومن بينها نجد:

أولاً: نموذج هارود ودومار (Harrod-Domar)

يستند هذا النموذج إلى التحليل الكينزي وعلى تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو، وقد ركز النموذج على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنتائج. وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:¹

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية)
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد يتحدد بمستوى الإدخار الكلي.

¹مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ثانياً: نموذج "سولو - سوان"

لقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 على بعد جديد، بفضل أبحاث روبرت سولو Robert Solow في كتابه: "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي"، حيث حاول تفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، ومعرفة أسباب الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة فيه.

حيث يقوم هذا النموذج على جملة من الفرضيات كما يلي:¹

- الاقتصاد مغلق، ومنه الدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الإيداع، أي $S=I=SY$.
- الاقتصاد متكون من قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، ويتم في هذا الاقتصاد إنتاج منتج مركب واحد، أما المنافسة الكاملة فتسود جميع أسواقه.
- على عكس نموذج هارود ودومار فإن نموذج سولو يعتمد على إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة K/L يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة (أي عندما ينمو السكان بالمعدل n ، فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n).
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- ثبات اهتلاك رأس المال بنسبة ثابتة.

¹ بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

المبحث الثاني: إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية

إن العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظرا للتداخل الموجود بين هذين النوعين ذلك أنهما قد يتعارضان بصورة تضعفهما معا، وبالتالي تمنع السندات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة لذلك فإن تمويل العجز أو التصرف بفائض هي عمليات تؤثر في سيولة الاقتصاد. وكذلك عمليات الحكومة مثل أدونات الخزينة أو تمويل العجز عن طريق السندات العامة وهي عمليات ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات، إذن بالرغم من اختلاف طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية إلا أن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمرا ضروريا لا يمكن للسلطات المالية أو النقدية أن تغفل عنه، لأن التعاضى عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطات لتحقيق ما تنشده من أهداف.

فقد صممت السياسة المالية لكي تكون مكملة للسياسة النقدية من وجهين هما:

الوجه الأول: إذا كانت سياسة النقود الرخيصة لا تغري بالاستثمارات بمفردها فإن هذا الهدف قد يتحقق بخلق جديد للمجتمع من خلال عجز الموازنة، وبهذا المعنى تصبح السياسة المالية كبديل لسياسة البنك المركزي.

الوجه الثاني: يتمثل في التأكيد على قدرة الإنفاق بالعجز على تشجيع الاستثمار، وفي الإشكال المتأخر يركز التأكيد على الحاجة للتعويض بواسطة النفقات العامة للاتجاهات المزمنة نحو زيادة الادخار ونقص الاستثمار¹.

الفرع الثاني: مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

¹ عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 02.

تقرز التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية نقطتي التقاء رئيسيتين بينهما:

أولاً: القرض العام: إن تقرير عقد القرض وحجمه وتوقيته وصرف حصيلته، التي تعتبر من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما شكل القرض أي شكل سندات سواء كانت قصيرة أو طويلة فتتعلق بالسياسة النقدية.

ثانياً: تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي

إن تقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر هي الأخرى مورداً من الموارد المالية في موازنة الدولة هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الطريقة الفنية المتعلقة بالإصدار النقدي ومقابلة حجمه وطريقه سداده تتعلق كلها بالسياسة النقدية، في واقع الأمر يبدأ التداخل بين السياسة النقدية والسياسة المالية عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية مكملية للسياسة المالية بما فيها من القرض العام والإصدار النقدي في مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بإحداث فائض في موازنة الدولة أي زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها، وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس فائض السيولة في الاقتصاد وباللجوء إلى الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تعمل السلطات النقدية لاحتواء التضخم على رفع معدل الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري... إلخ.

يهدف رفع سعر الفائدة على القروض في موازنة الدولة أي زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها وذلك بالالتجاء إلى الإصدار النقدي، وفي الوقت نفسه يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية باتباع سياسة النقود الرخيصة لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات بتخفيض تكلفته، وتسهيل شروط الحصول عليه بتخفيض معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي الإجباري... إلخ. وبما أن هناك مجالات الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية أصبح التنسيق بينهما أمراً ضرورياً في مواجهة تقلبات الاقتصادية ويختلف هذا التنسيق باختلاف النظم الاقتصادية التي تعيشها كل دولة.

المطلب الثاني: ضرورة، أهمية، شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الأول: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

لما كانت السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية، وكانت السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي بصفة رئيسية فإن الحاجة إلى تنسيق هاتين السياستين إنما تعني الحاجة إلى تعاون هاتين الجهتين بحيث تسير السياسة النقدية في الطريق نفسه الذي تسير فيه السياسة المالية وليس في طريق آخر، ولما كانت مساوئ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إنما تتحصل في عدم مرونتها وضرورة تدخل السلطة التشريعية بالموافقة عليها مما يستلزم مضي وقت قد يكون طويلا بين ظهور الحاجة إلى اتباعها والتطبيق الفعلي لها، فإنه يتبين من هذا بوضوح كيف تكمل السياسة النقدية السياسة المالية لما تتميز به الأولى من مرونة، وهكذا فإنه يمكن البدء فوراً باتباعه السياسة النقدية عندما تدعوا إلى ذلك أوضاع الاقتصاد القومي إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق الاقتصادي لا يتضمن أي زيادة في حجم القطاع العام أو زيادة في شمولية النشاط الاقتصادي وتطبيعها بالطابع الاجتماعي، ولا يتطلب التنسيق أن توزع موارد السياسة المالية والنقدية في إطار من العمل المستمر، ومن الضروري التنسيق بين السياستين حتى لا تحدث إحداها آثار معاكسة للسياسة الأخرى.

إن التنسيق بين السياستين يظل بمثابة السلاح الوحيد الذي يمكن استخدامه ضد عدم الاستقرار في دورة الأعمال وضد ما تحدثه البطالة من أضرار.

وخلاصة القول أن كلتا السياستين المالية والنقدية تكمل كلا منهما الأخرى وتدعمها، وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء للسياسة النقدية لوحدها قد لا تكون سياسة مجدية لتحقيق الاستخدام الكامل في فترات الركود الاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة للاعتماد الكلي على وسائل السياسة المالية فإنها قد لا تكون مجدية أيضا إذا لم ترافقها إجراءات مكملتها لها على صعيد السياسة النقدية

والسياسة التجارية، أي بعبارة أخرى لا بد أن تكون هذه السياسات مكاملة لبعضها البعض من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.

الفرع الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتهما على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيض من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطات النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

✚ يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

✚ كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.

وفي حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة النقدية والمالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير وذلك على النحو التالي:

¹ عبد الواحد السيد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 03-06.

✓ تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً).

✓ في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي، من خلال ما سبق وفي الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جلياً ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الاقتصادية العامة¹.

الفرع الثالث: شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن الهدف الأساسي من جراء التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو الرفع من الأداء الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل وذلك عن طريق تحديد أهداف كل سياسة، فالسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وتقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتها، أما السياسة المالية فهي تهدف إلى تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى أهداف اقتصادية أخرى، ولتحقيق التنسيق بين السياستين بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها يشترط توفر:

- وضوح السياسة المالية والنقدية، حيث يشترط أن تكون كلا السياستين واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كلا من السلطتين النقدية والمالية أن ينساقا بين سياستيهما حتى لا تعرقل ضعف أي سياسة مسيرة الأخرى، كما أن التنسيق الكفاء بين السياسة المالية والنقدية يشترط

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص ص 321-

فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكونَ معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى المصادقية لكلتا السياستين.

- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات، حيث يتطلب التنسيق بين السياستين المشاركة الكاملة بين السلطة النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، لأن التعارض والتضارب بين السياستين من شأنه أن ينقص من مصداقية هذه السياسات أمام الوحدات الاقتصادية ولذلك فعلى البنوك المركزية أن لا تتخذ سياسة نقدية تعارض السياسات الأخرى ويجب أن تكون بنفس اتجاهها، فعلى سبيل المثال فيجب التركيز على إعادة تشكيل السياسة المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.¹

المطلب الثالث: دور دمج السياستين النقدية والمالية

الفرع الأول: دور دمج السياستين النقدية والمالية

يظهر دور دمج السياستين النقدية والمالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية حيث أنه أصبح من الواضح الآن أنه يمكن استخدام السياسات المالية والنقدية لمواجهة ما تفرزه الدورات التجارية من تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالات التراجع الاقتصادي تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التوسعية لتقصير فترات التراجع وتقليل حجم البطالة الدورية، أما في حالات الرواج والتسارع الاقتصادي فيمكن أن تستخدم الحكومة مزيجا انكماشيا من السياسات المالية والنقدية لتهدة الاقتصاد والسيطرة على التضخم ومن المعلوم أن التضخم الاقتصادي يكون مصاحبا في كثير من الأحيان لنمو الإنتاج والعمالة، وبالتالي فإن التحدي أمام صانعي السياسات الاقتصادية في كيفية تنسيق استخدام المزيج المناسب والمتناغم من السياستين النقدية والمالية لمكافحة التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على نمو صحي للنشاط الاقتصادي.

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 261.

لسوء الحظ فإنه غالباً ما تكون هناك كلفة اقتصادية لهذه السياسات، فتخفيض معدل نمو عرض النقود للسيطرة على التضخم قد يرفع أسعار الفوائد بشكل كبير مما يؤثر سلباً على الاستثمار والاستهلاك الأمر الذي قد يحول الاقتصاد نحو حالة مؤلمة من الركود وتشكل حالات الركود هذه الناجمة عن السياسات المصممة لمكافحة التضخم كلفة اقتصادية يجب اعتبارها من قبل صانعي السياسات¹.

¹ طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص 235.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني يمكن القول من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة والنهوض بالتنمية وإقامة مشروعات وإعادة هيكلة لاقتصاد كثير من الدول وجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وكلتا السياستين قادرتين على قيادة النشاط الاقتصادي، وهذا عند توفير الشروط الملائمة لهما وهو ما سعت إليه العديد من البلدان من أجل توفيره وذلك من خلال تعزيز الإصلاحات النقدية والمالية، ويمكن القول أنه في حالة انفصال كل من السلطات النقدية والمالية عن بعضهما عند وضع السياسات تبعا لأهداف كل منهما فإن ذلك قد يؤدي إلى تعارض عند تنفيذ السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف في النهاية.

**الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية و
المالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)**

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية و المالية ودوره في تحقيق النمو
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)
تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها من خلال الفصل الأول والثاني تم إسقاط أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك لمحاولة دراسة فعالية كل من السياستين النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) حيث سنقوم أولاً بتحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر في المبحث الأول وإلى تحليل واقع السياسة المالية وتطورها خلال فترة الدراسة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2019)

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر بدء من الإصلاحات النقدية التي طبقها البنك المركزي من خلال سياساته ثم سيتم التطرق إلى تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها.

المطلب الأول: ملامح الإصلاح النقدي والمالي في الجزائر

مرت السياسة النقدية بمراحل عدة تزامنا مع الإصلاحات النقدية والمالية في الجزائر وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الإصلاحات بالتفصيل.

أولاً: الإصلاحات النقدية والمالية خلال الفترة (2005-2019):

قبل التطرق للتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض خلال الفترة (2005-2019) وجب التطرق إلى مضمون قانون النقد والقرض بإيجاز.

تمت الموافقة على قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 وقد شمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والبنوك، سواء تعلق الأمر بالإصدار النقدي ومراقبة الكتلة النقدية، أو بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك ومقاييس التسيير ... إلخ وذلك ضمن ثمانية أبواب رئيسية وهي:¹ النقد، هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته، التنظيم البنكي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، حماية المودعين والمقرضين، تنظيم سوق الصرف وحركة الأموال، العقوبات الجزائية، أحكام انتقالية مختلفة.

1. تعديل قانون النقد والقرض من سنة 2005 إلى 2008:

¹ قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص 86.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

في سنة 2005 عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع تأميناً عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع، فقد حددت مجموعة من النصوص التشريعية ضمن القانون الخاص بنظام المقاصة والشيكات الصادر في ديسمبر 2005 التي تحدد فيه مسؤوليات المتعاملين في نظام الدفع وحقوق والتزامات المشاركين في هذا النظام¹، فقد ساهم بنك الجزائر على استحداث أنظمة دفع تتماشى مع التطورات العالمية قصد السماح للمصارف بتحسين تسيير مخاطر القروض، وتم إنشاء نظامين للدفع بين المصارف لضمان تحويل الأموال بطريقة سريعة وآمنة والمعروفة بنظامي الدفع آرتس ARTS والمخصص للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة من البنوك والسوق المالية، أما نظام الدفع آتكي ATCI المتعلق بنظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم التي تعمل بشكل آلي للشبكات والسندات والتحويلات والبطاقات والاقطاعات الآلية²، والذي يعتبر كنظام مكمل للنظام السابق ومن أهم عناصر بناء الاستقرار المالي والذي دخل حيز الخدمة منذ السداسي الأول من سنة 2006 لتتعرز في سنة 2007 القيام بنوع من الرقابة على نظامي الدفع آرتس - آتكي، التي تعتبر أول عملية تفتيشية مست على وجه الخصوص التنظيم والإجراءات واستمرارية العمليات وأمنها وكذا التحكم في الحوادث وعمليات الرفض، وبهدف تعزيز الاستقرار المالي للجزائر قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في الثلاثي الرابع من سنة 2008 بتدابير إضافية مست كل من:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية.
- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر ما يسمح بتحسين للإشراف على القطاع المصرفي.

¹ بن اسماعين حياة، وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003-2010، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 66.

² نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية، دفاتر تسيير المؤسسات ورأس مال الاجتماعي، العدد الثاني عشر، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 345-346.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر.
- تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر خصوصا في مجال تركيز مخاطر القرض للتأكد من تنمية قروض سليمة للاقتصاد.

2. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

تأتي سنة 2010 لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال صدور الأمر رقم (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، تم وضع فيه مجموعة من الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية¹، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:

- بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.
- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل السعي إلى تحقيق استقرار الأسعار.
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحظة البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في الاستشارة والتسيير والهندسة المالية.
- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها².
- يقوم البنك المركزي بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات والعائلات ومركزية المخاطر لعوارض الدفع³.
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة...) ¹.

¹ فتحي ملياني، السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018، ص 142.

² أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع، ص 197.

³ فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسية النقدية في الجزائر للفترة 2000 – 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 23.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

- وبغرض تعزيز وتدعيم مهمة الاستقرار المالي أصدر مجلس النقد والقرض جهازا احترازيا جديدا سنة 2014 لمطابقة التواعد الاحترازية الكلية تماشيا مع مستجدات لجنة بازل.

3. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017:

إن الأوضاع الجيدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول إبتداء من سنة 2003، سمح لها بتحقيق عائدات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة مما انعكس ذلك على تحسن غير مسبوق في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، تزامنا مع البرامج التنموية التوسعية الأخيرة المنفذة كارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وكذا الاستقرار الاجتماعي وانخفاض في معدلات البطالة وتراجع الديون الخارجية، إضافة إلى مؤشرات أخرى، فحسب إحصائيات بنك الجزائر ارتفعت الاحتياطات من الصرف الأجنبي من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 143.10 سنة 2008، إلى حين وصولها لحدّها الأقصى سنة 2013 والتي بلغت 194.012 مليار دولار²، ويعود هذا التطور لحجم الاحتياطات الأجنبية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعلت الاقتصاد الجزائري بعيدا عن الصدمات الخارجية التي هزت اقتصاديات العالم الخارجي إثر الأزمة المالية العالمية ولكن بصفة مؤقتة، فقد ساعد الوضع الجيد للوضع المالية الخارجية والتراكم الكبير للموارد الصمود أمام الأزمة العالمية سنة 2009، ولكن سرعان ما استطاعت الصدمات الخارجية ملامسة الاقتصاد الجزائري سنة 2014 مما جعله يتخبط في عدة مشاكل وصعوبات بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال هذه السنة التي وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا نتيجة عدة عوامل من بينها إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط حيث صل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا، والإنخفاض العالمي على الطاقة والتوجه إلى الطاقات البديلة (المتجددة)

¹ بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة المعارف للسنة 10، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة، ص 96.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014، ص 48.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

ضمن مشاريع الاقتصاد الأخضر، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية، أما السبب الأخير فيعود لسياسة الأوبك حيث رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإرجاعه للتوازن والتقليص من حجم الإنتاج خوفا من فقدان حصتها لصالح الدولة المنافسة كروسيا وإيران¹.

فتراجعت قيمة الصادرات النفطية من 63.861 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 33.081 مليار دولار سنة 2015 لتواصل تراجعها في سنة 2016 حيث بلغت 27.918 مليار دولار، ما ترتب عنها تراجع في الصادرات الإجمالية التي بدورها أثرت سلبا على رصيد الميزان التجاري الذي عرف فائض سنة 2013 بلغ 9.880 مليار دولار ليتقلص رصيده في السنة المالية إلى 0.459 مليار دولار، ليعرف بعد ذلك عجز في السنتي 2015 و 2016 قدر ب (-18.083) و (-20.127) مليار دولار على التوالي²، لتكون السنة 2015 أول سنة عرف فيها الميزان التجاري عجز بعد أكثر من ثمانية عشر (18) من الفوائض المتتالية³.

إن هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري يؤثر مباشرة في ميزان المدفوعات الذي عرف هو الآخر عجز مستمر في السنوات 2014 و 2016، فبعدما كان هناك فائض في ميزان المدفوعات سنة 2011 قدره 17.766 مليار دولار ليتقلص إلى 1.153 سنة 2013، عرفها بعدها عجز ب(-9.277) مليار دولار سنة 2016، في حين أن هناك تآكل مستمر لقيمة الاحتياطات من العملة الصعبة من 178.938 مليار دولار سنة 2014 إلى 114.138 سنة 2016⁴ يضاف إلى ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي بلغ 6% سنة 2016 بعدما كان في حدود

¹ حمزة بن الزين، وليد قرونة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية

للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2016، الجزائر، ص 89.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 55.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 63.

⁴ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 55.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

3.25% سنة 2013، وارتفعت أيضا معدلات البطالة إلى 10.5% سنة 2016 بعدما كانت في حدود 10% سنة 2013¹.

إن هذه النتائج السلبية التي مست المؤشرات الكلية للاقتصاد تبين مدى التعرض المباشر والكبير للاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية، الذي يبين الخلل وعجز الإصلاحات الاقتصادية وعدم تحقيقها للأهداف المسطرة لها كتتنوع مصادر الدخل وتنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات ما ينبغي ويحتتم ضرورة مواصلة الجزائر هذه الإصلاحات لتمس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي والمالي والذي بدوره تعزز بصور قانون رقم (10/17) الصادر في أكتوبر 2017 الذي يعد بمثابة ضوء أخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية لمواجهة شح الموارد وتغطية عجزها وتمويل الاقتصاد، والتي هي بحاجة إلى تمويل قدره 570 مليار دج سنة 2017 وإلى 1815 مليار دج سنة 2018، ولمنع العودة إلى المديونية الخارجية ثم فيه اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) الصادر مؤخرا في الجريدة الرسمية لقانون النقد والقرض من الأمر (10/17) في المادة 45 مكرر الذي تنص على: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: " تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات²، حيث المصادقة على هذا التعديل جاء في ظروف تخوف كبير للخبراء الاقتصاديين الذين يعتبرون التمويل الغير التقليدي بمثابة عملية

¹ أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² الأمر رقم (10-17) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (11-03) المادة 01 المتممة للمادة 45، الجريدة الرسمية، العدد 57، 2017، ص 04.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

تجملية لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها ارتفاع في مستويات التضخم وتراجع كبير في القدرة الشرائية للدينار الجزائري، ويقول في هذا الصدد وزير المالية عبد الرحمان راوية: " أن مبلغ الاقتراض الذي ستلجأ له الخزينة العمومية لدى البنك المركزي في إطار آلية التمويل غير التقليدي سيكون " جد محدود " قصد تفادي التضخم"¹.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومكوناتها

للكتلة النقدية دور هام في معرفة الوضعية النقدية لأي بلد حيث التحكم في نموها يعد من بين أسباب الاستقرار النقدي، يستخدمها البنك المركزي كهدف وسيط لتحقيق أهدافه النهائية فهي عملية متشابكة ومعقدة لا تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها، بل تتحدد من قبل عدة متدخلين اقتصاديين، من السلطة النقدية والبنوك التجارية والجمهور (الأفراد، مؤسسات).

الفرع الأول: الكتلة النقدية.

أخذ مفهوم العرض النقدي جدلاً بين الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم موحد وحول الآلية المناسبة لاحتسابه، فالعرض النقدي يعتبر بمثابة دنيا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم² ، فالكتلة النقدية أو عرض النقود تعرف بأنها كمية النقد المتداول في الاقتصاد، وهي تضم وسائل الدفع المتداولة لدى الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وتشمل جميع النقود الورقية والمعدنية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة والودائع³ وهي تتكون من الكتلة النقدية بالمعنى الضيق والواسع والأكثر توسعا وتدعى بالمجمعات النقدية، فالكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1) هي مجموع وسائل الدفع التي تشمل الأوراق النقدية والتجزئة والودائع تحت

¹ أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

² باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدينة، الجزائر، 2016، ص 64.

³ آيت يحي سميير، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 43.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة¹، أما الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M_2) فهي تعبر عن السيولة المحلية الخاصة، وتشمل إضافة على (M_1) ودائع لأجل وودائع الإيداع قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير أما الكتلة النقدية بمعناها الأكثر توسعا (M_3) تشمل على (M_2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة، أما (M_4) التي تدعى بالسيولة الإجمالية تشمل على (M_3) زائد الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة².

فيما يخص الكتلة النقدية في الجزائر فهي تأخذ الأشكال التالية: النقود القانونية التي تتكون من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة عن الخزينة، وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة، والنقود الكتابية التي تعبر عن النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنكي إلى آخر، وتتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، وهذين العنصرين يشكلان المتاحات النقدية (M_1) بمعنى أن (M_1) = (النقود القانونية النقدية + النقود الكتابية)، أما أشباه النقود تشمل كل من ودائع لأجل والودائع الإيداعية في البنوك التجارية بمعنى أن (M_2) = (M_1) + ودائع لأجل + ودائع الإيداعية في البنوك التجارية أي (M_2) = (M_1) + أشباه النقود و (M_3) هو عبارة عن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M_2) مضاف إليه الأدوات المالية ذات السيولة الغير مؤكدة كالأسهم والسندات، بمعنى (M_3) = (M_2) + الأوراق المالية أسهم وسندات).

الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية

¹ بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني، العدد الثلاثون، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 51.

² حمدوش وفاء، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد الثاني وأربعون، جامعة عنابة، الجزائر، 2015، ص 293.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (2005-2019)

عموما يهدف البنك المركزي من خلال استهدافه للمجاميع النقدية التي تم ذكرها إلى التحكم مباشرة في كمية النقود، ارتباطا بالأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة والإصلاحات المطبقة في القطاع النقدي، وفيما يلي سيتم تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة:

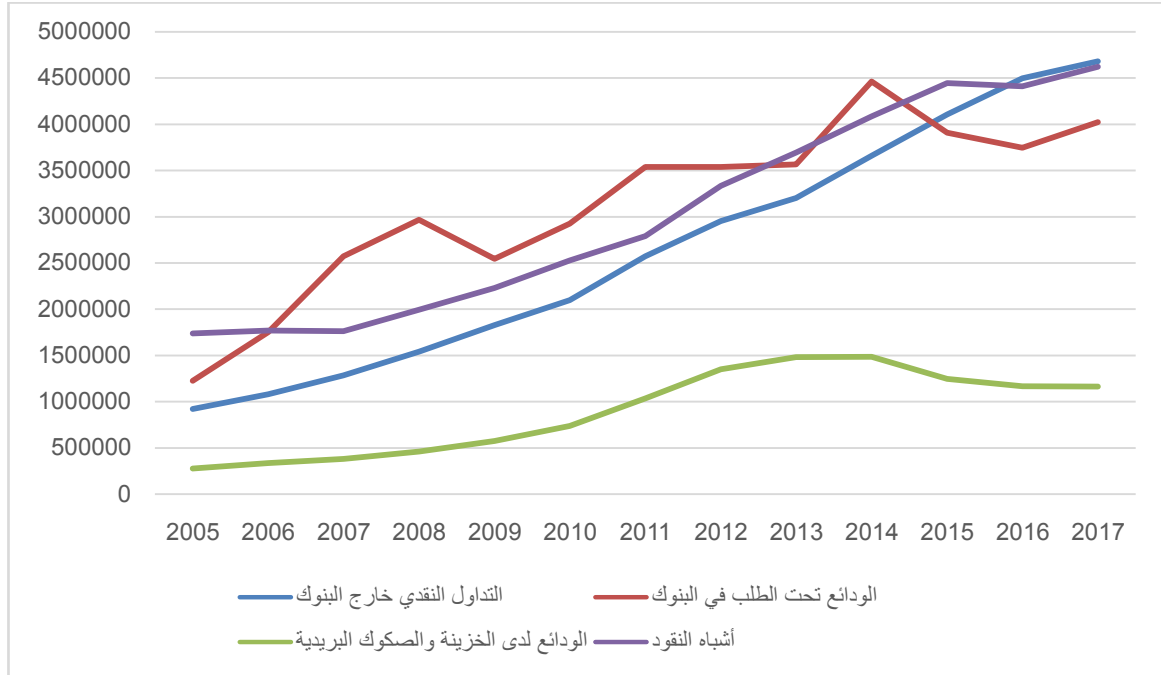
الجدول رقم 01: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2005-2017:

الوحدة: مليون دينار جزائري.

(M ₂)		أشباه النقود	النقود (M ₁)				
معدل نمو (M ₂)	الكتلة النقدية (M ₂)	أشباه النقود	النقود (M ₁)	الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية	الودائع تحت الطلب في البنوك	التداول النقدي خارج البنوك	السنوات
11.223	4157585	1736164	2421421	276054	1224403	920964	2005
18.668	4933744	1766105	3167640	335849	1750432	1081358	2006
21.502	5994608	1761035	4233573	378662	2570418	1284493	2007
16.037	6955968	1991040	4964928	459791	2965163	1539975	2008
3.120	7173052	2228893	4944159	572873	2541937	1829348	2009
15.442	8280740	2524281	5756460	735461	2922370	2098629	2010
19.907	9929188	2787489	7141699	1034027	3536191	2571481	2011
10.936	11015100	3333600	7681500	1349000	3536200	2952300	2012
8.410	11941500	3691700	8249800	1481300	3564500	3204000	2013
14.615	13686800	4083700	9603000	1483300	4460800	3658900	2014
0.129	13704500	4443400	9261100	1244600	3908500	4108100	2015
0.815	13816300	4409300	9407000	1164400	3745400	4497200	2016
4.84	14485591	4620625	9864966	1162524	4020650	4681792	2017

المصدر: احصائيات بنك الجزائر، 2012، ص ص 30-62.

الشكل رقم 01: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2017-2005).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ زيادة في معدلات نمو الكتلة النقدية من 11.22% سنة 2005 إلى 18.668% سنة 2006، وذلك بسبب ارتفاع في معدل التداول النقدي خارج البنوك عن باقي مكونات الكتلة النقدية فقد ارتفع من 920964 مليون إلى 1081358 مليون دينار أي بمعدل بلغ 17.41% سنة 2006، ويعود ارتفاع التداول النقدي خارج البنوك إلى¹ تسجيل عمليات سحب كبيرة من البنوك خلال السنتين 2005 و 2006، الاكتناز للأوراق النقدية وتنامي السوق الموازية، إلى حين وصول معدل نمو الكتلة النقدية إلى حده الأقصى سنة 2007 بمعدل نمو قدره 21.5% بسبب ارتفاع معدلات نمو الودائع تحت الطلب في البنوك 46.84% عن باقي المكونات الأخرى سنة 2007، سرعان ما نلاحظ انخفاض كبير في نمو الكتلة النقدية ووصوله إلى أدنى مستوى له 3.12% بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة

¹ بن شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 79.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

الأصول الخارجية إلى 6.29% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008¹، والسبب الثاني يعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب من 2965163 مليون سنة 2008 إلى 2541937 مليون خلال السنة المالية بمعدل نمو سالب بلغ (-14.27%).

وفي خضم متابعة الإصلاحات الاقتصادية، تمت مواصلة استخدام السياسة النقدية التوسعية من قبل السلطات النقدية، وذلك من أجل دعم تنفيذ البرنامج الخماسي الممتد من 2010 إلى غاية 2014 والمعروف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، فنلاحظ عودة الارتفاع والتوسع في معدلات نمو الكتلة النقدية من 15.44% سنة 2010 إلى 19.90% في السنة المالية، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التوسع إلى ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية الذي بلغ 40.59% مقارنة بمعدلات نمو مكونات الكتلة النقدية الأخرى، حيث عرفت هذه الأخيرة قفزة نوعية بسبب ازدياد مداخل الأجر وتحويلات الميزانية الجارية² سرعان ما تراجع توسع الكتلة النقدية بانخفاض معدلات نموها من 19.90% في سنة 2011 إلى 10.93% في السنة المالية ثم إلى 8.41% سنة 2013، ويعود سبب انخفاضها سنة 2012 نتيجة التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الرئيسي لعملية إصدار النقود³، أما التراجع في توسع الكتلة النقدية سنة 2013 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول الذي انخفض إلى 108.65 دولار للبرميل بينما كان في حدود 113.37 دولار في السنة السابقة، ما أدى بتقلص حجم صادرات المحروقات وتراجع دور موارد قطاع المحروقات في الودائع البنكية، ويمكن أرجاع تحكم السلطات النقدية في توسع الكتلة النقدية وتخفيض معدلات نموها بفضل الإصلاحات التي مست في وسائل السياسة النقدية، حيث في هذه السنة تم فيها إدخال أداة جديدة

¹ البحري عبد الله، صاري علي، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث عشر، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص 10.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص ص 171-172.

³ البحري عبد الله، صاري علي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

لامتصاص فائض السيولة وتخفيض عرض النقود بإضافة أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر في سنة 2013 تدعيما لأدوات استرجاع السيولة، لتعاود معدلات النمو في الكتلة النقدية للإرتفاع مرة أخرى سنة 2014 إلى 14.61% ويعود بالدرجة الأولى إلى تبني الدولة لسياسة نقدية توسعية، بسبب السياسة المنتهجة خلال هذه الفترة في إطار تشجيع تشغيل الشباب والقضاء على البطالة.¹

إن السنوات الأخيرة عرفت منعرجا فيما يخص المجاميع النقدية، حيث منذ سنة 2015 تزامنا مع الانخفاض الحاد في أسعار البترول منتقلا من 109.92 دولار للبرميل إلى 58.23 دولار فقط في السداسي الأول من السنة الجارية، الأمر الذي أدى إلى تقلص فائض السيولة المصرفية حيث لم تعد الخزينة العمومية صافيا دائما اتجاه النظام المصرفي، ولم يعد المجمع صافي الموجودات الخارجية المصدر الأساسي للتوسع النقدي²، وأصبحت إدارة السياسة النقدية مجبرة على اتباع اتجاه جديد نحو ضخ السيولة باستخدام إعادة معدلات الخصم وعمليات السوق المفتوحة والمذكورة سابقا بهدف إعادة تمويل المصارف.

ففي سنة 2015 نلاحظ نمو شبه منعدم في الكتلة النقدية منتقلة إلى 0.129% بسبب الإنخفاض الكبير لودائع لأجل لقطاع المحروقات وتقلص الموارد المجمعة على مستوى النظام المصرفي والمالي، الناجم عن حدة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني³، حيث نلاحظ من الجدول أن سبب تقلص الكتلة النقدية بالنظر لمكوناتها هي تراجع كل من نمو الودائع تحت الطلب في البنوك منتقلة من 4460800 مليون دينار إلى 390850 مليون أي بمعدل نمو سالب قدره (-12.38%)، وتراجع معدلات نمو الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية بـ (-16.09%)، وعلى عكس السنة الماضية فتراجع الكتلة النقدية في سنة 2016 ناتج عن انخفاض في

¹ فتحي ملياني، مرجع سبق ذكره، ص 144.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 131.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص 133.

ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2%)¹ وبالنظر لمكونات الكتلة النقدية نلاحظ استمرار في انخفاض كل من الودائع تحت الطلب في البنوك والودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية خلال السنة الجارية.

ابتداء من سنة 2015 نلاحظ عودة ارتفاع التداول النقدي خارج البنوك عن الودائع تحت الطلب في البنوك من جراء حدة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني ما أدى بارتفاع تهريب الأموال من القطاع المصرفي، وفقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في نظام المصارف والعودة إلى الإدخار المالي للأسر والاكتناز، وارتفاع التداول النقدي في الاقتصاد الموازي، مما يستدعي بذل المزيد من المجهودات لجمع الإدخارات وتقليص المجال الموازي للإقتصاد من قبل المصارف.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية.

إن تغطية الكتلة النقدية هي بمثابة ديون على مؤسسة الإصدار، حيث لا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري إلا من العناصر التالية: صافي الموجودات الخارجية ومن القروض المقدمة للدولة، والقروض الموجهة للإقتصاد، إذن فالتغيرات التي تطرأ على الكتلة النقدية سببها الأجزاء المكونة لها وكذا المقابلة لها.

أولاً: تطور مقابلات الكتلة النقدية

الجدول والشكل التاليين يبينان تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة:

¹ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي للنقد في الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 129.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

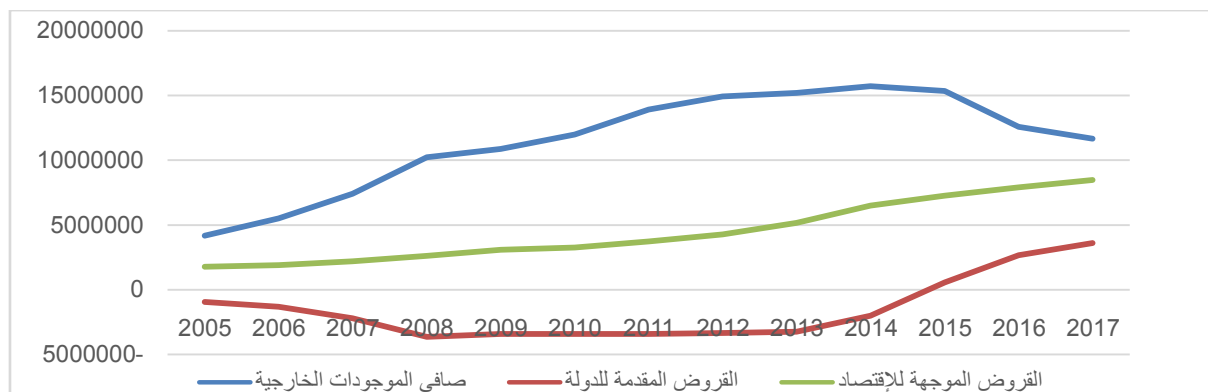
خلال الفترة (2005-2019)

الجدول رقم (02): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2005-2017.

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض المقدمة للدولة	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	القروض الموجهة للإقتصاد	نسبتها إلى الكتلة النقدية %	الكتلة النقدية (M ₂)
2005	4179656	100.53	-933184	-22.44	1779754	42.81	4157585
2006	5515046	111.78	-1304048	-26.43	1905440	38.62	4933744
2007	7415563	123.70	-2193176	-36.59	2205242	36.79	5994608
2008	10246964	147.31	-3627346	-52.15	2615516	37.60	6955968
2009	10885743	151.76	-3488923	-48.64	3086545	43.03	7173052
2010	11996565	144.87	-3392949	-40.97	3268092	39.47	8280740
2011	13922408	140.22	-3406604	-34.31	3726510	37.53	9929188
2012	14940000	135.63	-3334100	-30.27	4287600	38.92	11015100
2013	15225200	127.50	-3235400	-27.09	5156300	43.18	11491500
2014	15734500	114.96	-1992400	-14.56	6504600	47.52	13686800
2015	15375400	112.19	567500	4.14	7277200	53.10	13704500
2016	12596000	91.17	2682200	19.41	7909900	57.25	13816300
2017	11674333	80.59	3616666	24.97	8482616	58.56	14485591

المصدر: احصائيات بنك الجزائر، 2012، ص ص 30-62.

الشكل رقم 02: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2005-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

تميزت الفترة (2005-2017) بوضعية نقدية جديدة حيث أصبح صافي الموجودات الخارجية المكون الأساسي للإصدار حيث ارتفعت مساهمتها في تغطية الكتلة النقدية إلى درجة أنها أصبحت تغطي بالكامل الكتلة النقدية وتجاوزت مساهمتها 100% خلال سنة 2005، ما يؤكد أن الموجودات الخارجية أضحت المورد الوحيد لإصدار النقود وأن الاحتياطات الرسمية هي المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، لتتجاوز بعد ذلك صافي الموجودات الخارجية الكتلة النقدية حيث تراوحت مساهمة صافي الموجودات الخارجية في الفترة 2006-2015 ما بين أدنى قيمة 111.78% و 151.76% كأعلى قيمة لها، لتتخفض مساهمتها بعد ذلك إلى 91.17% و 80.59% سنتي 2016 و 2017، فالملاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض مستمر في رصيد صافي الموجودات الخارجية ابتداء من سنة 2015، حيث انخفض من 15734500 مليون سنة 2014 إلى 15375400 مليون في السنة الموالية بمعدل نمو سالب قدره (-2.28%) ليستمر انخفاضه إلى 12596000 مليون سنة 2016 أي بمعدل نمو (-18.08%)، ويعود ذلك إلى التآكل المستمر في احتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (-64.8- مليار دولار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016)، وبانخفاض قيمة الدينار أمام العملة الأمريكية، أما سنة 2017 فامتازت بانخفاض هذا التقلص فبعدما كان في حدود (-18.08%) تقلص إلى (-7.32%) ترابطا مع عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع انخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

لتأتي في المرتبة الثانية القروض الموجهة للاقتصاد لتغطية الكتلة النقدية خلال هذه الفترة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا من 1779754 مليون دينار سنة 2005 إلى 8482616 مليون سنة 2017 ما يؤكد لنا تزايد وانتعاش وحيوية القروض في انتقال التطورات النقدية للاقتصاد، مع التعزيزات والتسهيلات لدعم الدولة المالي خاصة في تشجيع منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا منح قروض الاستثمار للقطاع الخاص، حيث اختلفت مساهمتها في تغطية الكتلة النقدية بنسب تتراوح ما بين أدنى قيمة لها 42.81% إلى أعلى قيمة لها 58.56% سنة 2017، وذلك بالرغم من تقلص الموارد في السنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع مساهمة القروض الموجهة للاقتصاد وذلك بسبب لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك

- الجزائر منذ سنة 2016، اضافة إلى وضع حيز التنفيذ للتمويل التقليدي ما يفسر ارتفاع السيولة في الفصل الأخير من سنة 2017 ما شجع التوسيع أكثر في منح القروض للإقتصاد¹.
- ولقد تدنت الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي تحت تأثير العجوزات القوية في الميزانية في نهاية 2014 وخاصة سنة 2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد، وأصبحت وضعية الدولة من دائن صافي اتجاه النظام المصرفي إلى مدينا صافيا ابتداء من سنة 2015 حيث عرفت القروض الموجهة للدولة نموا واسعا قدره 372.63% بانئصالها من 567500 مليون دينار إلى 2682200 مليون سنة 2016 وذلك بسبب:
- اللجوء المعتبر لصندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دينار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016).
 - إعادة شراء في سنتي 2015 و 2016 من طرف الخزينة للديون الغير ناجعة للمصارف العمومية على مؤسسات عمومية (767.1 مليار دينار) من خلال إصدار السندات.
 - ارتفاع قروض المصارف للدولة أساسا بعد اكتتابهم في القرض الوطني (158.9 مليار دينار) استمرت القروض المقدمة للدولة في الارتفاع حيث انتقلت من 2682200 مليون دينار سنة 2016 إلى 3616666 مليون سنة 2017 بمعدل نمو قدره 34.84% بسبب انخفاض الموجودات المستمرة في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات والحساب الجاري) والتي انتقلت من 870.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 24.8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، بالرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (6.6%-)².

¹ اجري خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.

² اجري خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235.

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2019):

وهذا من خلال دراسة أهم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر في هذه الفترة:

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لمواصلة مسار سياسة الإنعاش الاقتصادي* ويمكن التطرق إليه بشيء من التفصيل.

أولاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

سياسة دعم النمو وهي آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع

أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الناتج والإنتاجية¹.

1 **دوافع تطبيق البرامج:** في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة منذ بداية سنة 2000، جاء برنامج دعم النمو ليكرس إرادة الحكومة على مواصلة هذا النهج الاقتصادي، وليجعل منه أكثر وضوحاً بعد أن شابه نوع من الغموض والتخوف عند إطلاق أولى برامج التنموية. إذن فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي "نفقات التجهيز" كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة في أجل متوسط يمتد على فترة 5 سنوات (2005-2009) وقد سطر البرنامج أهداف واضحة وهي:²

* سياسة الإنعاش الاقتصادي: أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزة على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص ص 188-194.

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة (2000-2004) مع استدامتها عند هذه الحدود.
- العمل على اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.
- إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم لأهداف البرنامج على أمرين هاميين:
- العمل على خلق تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، لجعلها جزءا من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها.
- أن التنبؤات التي تضمنها البرنامج، بنيت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفت سنة 2004 وهي بذلك قد شكلت محركا ومنطلقا رئيسيا للبرنامج ومن هنا فإنه سيعتمد البحث على توضيح مختلف هذه المعطيات، من أجل إعطاء صورة واضحة للمؤشرات التي من خلالها تم اطلاق هذا البرنامج وهي كما يلي:
- ✓ **وضعية اقتصادية جد إيجابية:** تمثلت في الإرتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2.1% سنة 2002 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 5.1%، وانخفاض معدلات التضخم.
- ✓ **التنبؤ بوفرة مالية:** نظرا للإرتفاع المستمر لأسعار البترول، على المدى المتوسط على الأقل نتيجة لبروز بواذر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الإضطرابات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وهو ما انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية وكذا ارتفاع التخصيلات المالية للدولة،

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

كانعكاس للأرباح المتأتية من شركات القطاع العام، وارتفاع الجباية العادية بفضل الانتعاش الاقتصادي مما أدى إلى ظهور بؤادر وفرة مالية.

2 - **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:** يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

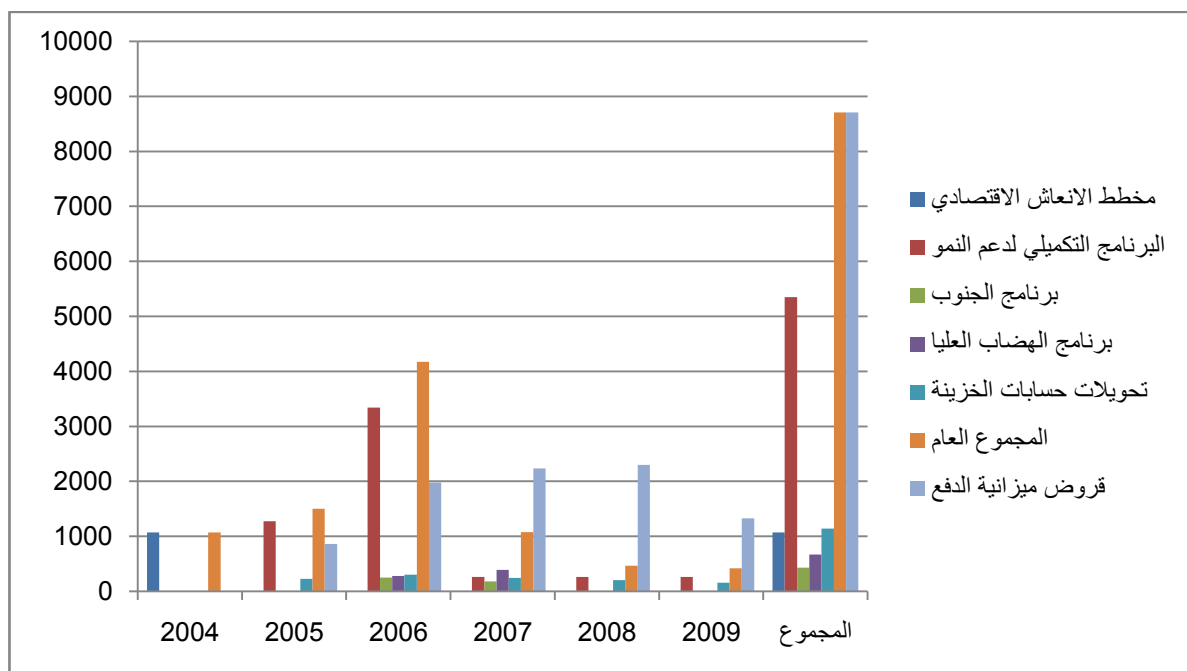
خلال الفترة (2005-2019)

الجدول رقم (03): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)
(الوحدة مليار دج)

البرامج السنوات	مخطط الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5349	432	668	1140	8705	8705

المصدر: أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، ص 182.

الشكل رقم 03: البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة (2005-2009)



الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

نلاحظ من بيانات الجدول أن هناك برنامجين بالإضافة للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهما:

أ. **برنامج تنمية الجنوب:** ¹ يعني هذا البرنامج الذي تم إعداده وفق لتعليمات رئيس الجمهورية للولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، وغرادية، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 432 مليار دج أهم محاوره هي:

❖ **تحسين مستوى المعيشة:** خصص له أزيد من 296 مليار دج وقد شمل عدة مشاريع منها

إنجاز 60 ألف مسكن، ربط البيوت بالغاز الطبيعي، وفيما يخص الصحة فقد تم

تخصيص أزيد من 15 مليار دج لبناء 9 مستشفيات ومؤسسات استشفائيتين إضافة إلى مبالغ لتنمية البلديات وتعزيز منظومات التشغيل.

❖ **التنمية الاقتصادية:** وقد تم رصد مبلغ قيمته 74 مليار دج موجه للمشاريع التالية: تعزيز

وتطوير شبكة الطرقات، مبالغ قطاع النقل والفلاحة، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، تخفيض نسبة فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.

ب. **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:** ² وقد تم تخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي

معتبر قدره 668 مليار دج بين سنتي (2006-2009) ويعتبر البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية، ويأتي لتعزيز المساواة من حيث التنمية لصالح السكنات المحلية.

والحاصل هو أن البرنامجين يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية إلى تعزيز مساواة للمواطنين

ليس من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب، بل وكذلك إلى إعداد مناطق

¹ وسيلة دموش، أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2009، ص 45.

² أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013، ص 183.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد ولفائدة الأمة برمتها.

ج. الإجراءات المرافقة لبرنامج دعم النمو: لقد تضمن الملف المتعلق ببرنامج دعم النمو (2005-2009) مختلف الجوانب المحيطة بالبرنامج ومنها مجموعة من الإجراءات المرافقة لتطبيقه، والتي نستشف منها أن مواصلة الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تمثل حدثا لا رجعة عنه للحكومة منذ نهاية مرحلة التعديل الهيكلي سنة 1998 وقد انقسمت الإجراءات المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو إلى قسمين: الأول فني والثاني تشريعي.

والجدير بالذكر أن ننوه إلى المرونة الكبيرة التي تسود هذه الإجراءات، وبما أن البرنامج يعتمد على فترة متوسطة الأجل فقد ترك المجال مفتوحا لإدخال إجراءات من شأنها توفير أفضل مناخ لتحقيق أهداف البرنامج، ويتضمنها في الغالب مشروع قانون المالية لأي سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

تم خلال هذه الفترة (2010-2014) المصادقة على برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

خصصت الجزائر ضمن هذا البرنامج غلafa ماليا ضخما لإكمال وتعزيز المشاريع السابقة الهادفة للإعمار الوطني منذ سنة 2001، والذي قدر بـ 186 مليار دولار أي بقيمة 21214 مليار دج¹، ويعد هذا المبلغ استثنائيا خاصة أنه تجسد في وقت تعاني منه معظم الدول من عجز موازناتها واتباعها لسياسات تقشفية².

¹ كمال رزيق، عقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة، دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2012)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة البليدة، الجزائر، ص 283.

² براهيم بن حراث حياة، قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 127.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

إن البرنامج يتضمن شقين اثنين¹، استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار، إضافة إلى تخصيص 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية، كما حددت أهداف هذا البرنامج فيما يلي: - تحسين التنمية البشرية وتشجيع خلق مناصب شغل، مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، دعم تنمية الإقتصاد الوطني، التنمية الصناعية وتطوير اقتصاد المعرفة².
والجدول التالي يبين حجم الاستثمارات خلال هذا البرنامج:

الجدول (04): محتوى برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

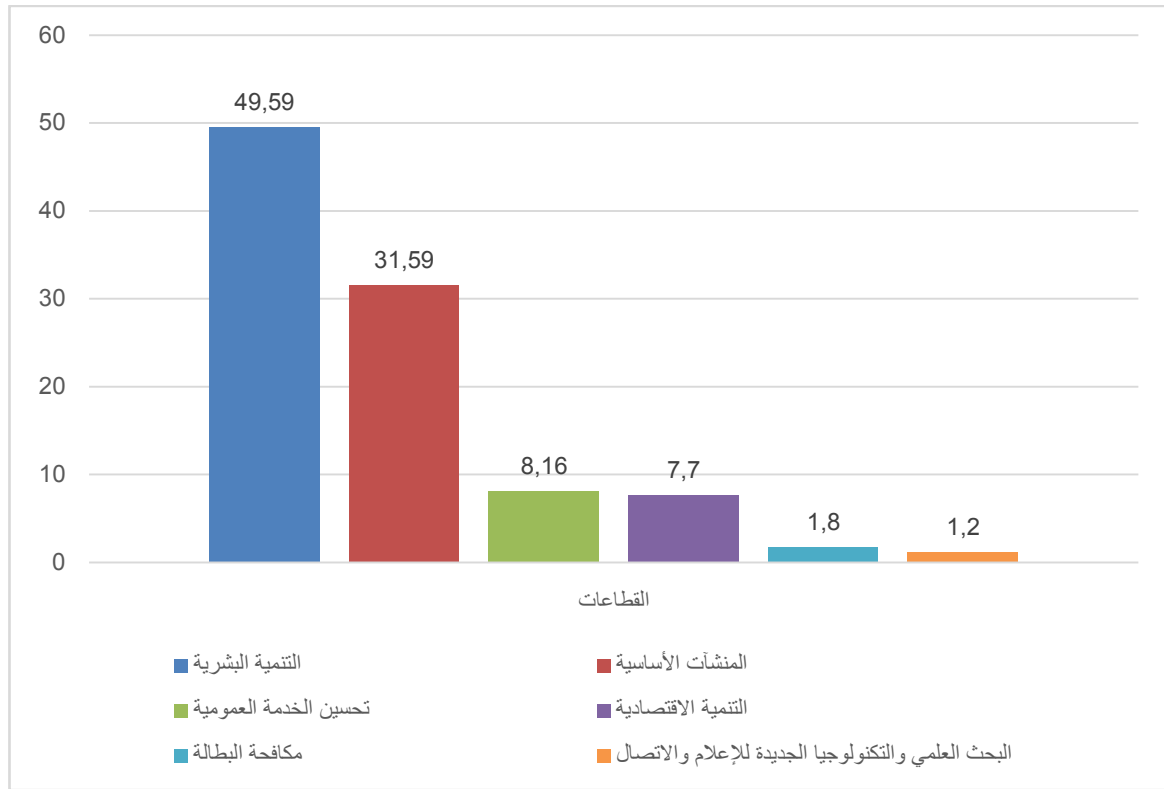
القطاعات	المبلغ	النسب المئوية %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث عشر، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17.

الشكل رقم 04: محتوى برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

¹ بن عزة هناء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، 2011، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 134.

² الفتيحي عز الدين، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، ص 133.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

إن من بين خصائص هذا البرنامج ضخم حجم استثمارات وعلية قدمت الدولة مجموعة من الترتيبات لتنفيذه، نذكر منها: - لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تنتهي الدراسات الاقتصادية وتوافر الوعاء العقاري؛ موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دج، كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛ تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛ تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز حيث التمويل سيتم حصريا من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد¹.

المطلب الثالث: برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

¹ رشو عبد القادر، راتول محمد، دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 107-108.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

أطلقت الجزائر خلال الفترة (2015-2019) مشاريع تنموية جديدة تعتبر كتكملة لبرامج التنمية السابقة في إطار ما يعرف ببرنامج المخطط الخماسي للتنمية.

أولاً: برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019): هو مخطط رصدت له الدولة 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تقترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز ... إلخ.

1. أهدافه: يهدف المخطط الخماسي للتنمية إلى ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للنتاج الداخلي الخام.
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - استحداث مناصب شغل.
 - استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
 - تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
 - ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجية القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
 - عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
 - العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للإنشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019)

- برنامج الإستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019 وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لا سيما للشباب.
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات القطاع البحري وتربية الأحياء المائية الرامي إلى مضاعفة الانتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل 70% من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى ما زالت متأخرة عن الركب كالزراعة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية¹.

خلاصة الفصل الثالث:

اتبعت الجزائر مجموعة من الإصلاحات بغية تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تعظيم النمو، مفادها تحقيق الإستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وفي نفس الوقت تحقيق الإستقرار

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحي (أفريل 2017)، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 2/ العدد 7، الجزائر، ص 174.

الفصل الثالث: فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2005-2019)

الاجتماعي بتحسين مستويات المعيشة للأفراد، الحد من البطالة وتقليل نسبة الفقر في المجتمع، وقد حققت هذه الإصلاحات نتائج إيجابية منها: عودة استقرار الاقتصاد الكلي، تحقيق بعض أهداف التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع حول التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) ويظهر ذلك في كون العمليات النقدية والمالية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، وبالتالي فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي نفس الوقت تمنع السلطة الحكومة من تحقيق أهدافها المرسومة، وتتجلى أهمية التنسيق في النقاط التالية:

- إن استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة غير كافٍ لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط الفعالية السياسية النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث اضطرابات اقتصادية إذ ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.
- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية، فيجب تدخل أدوات السياسة المالية لاستيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها عن طريق أداة التمويل بالعجز التي يجب أن تكون مرنة لتتولى بسرعة ضبط المعروض النقدي في الأسواق المالية.

1. نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها نوجزها فيما يلي:

أ - الجانب النظري:

- إن إطار تنفيذ السياسيتين النقدية والمالية في الجزائر لازال يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وتأثرهما الشديد بالتقلبات الحاصلة على مستوى السوق العالمية النفطية، ما دل على أن متانة السياستين المالية والنقدية تتعلق بالموارد من العملة الأجنبية ومستوى نمو القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات الذي بدا ضعيفا في مساهمته في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، أضف إلى ذلك ضعف الجهاز الضريبي في توفير الموارد الجبائية العادية لتغطية احتياجات الميزانية العامة للدولة.
- إن قاطرة الإيرادات العامة في الميزانية العامة للجزائر كانت وبدون منازع الجبائية البترولية، ولقد كانت هناك محاولة من الحكومة الجزائرية لتعزيز موقع الجباية العادية من خلال تبني عدة إصلاحات اقتصادية مست عمق النظام الضريبي الجزائري، وباعت بفشل ذريع، ولا يمكن للضريبة العادية أن تحل محل الجباية البترولية، لكن الاعتماد الكلي على الجباية البترولية في تشكيل الإيرادات العامة، أحدثت إختلالات في بنية هذه الأخيرة بسبب التقلبات في السوق النفطية.
- إن تنفيذ سياسة مالية توسعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2019) والتي زادت من توسع السياسة المالية بسبب تحسن مركز المالية العامة، ما أسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة خاصة في الخمس السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، إلا أن ذلك كان في ظل استمرار تزايد العجز الموازي.

ب - الجانب التطبيقي:

- سعى بنك الجزائر من خلال تنفيذه للسياسة النقدية بهدف الحفاظ على معدل نمو معتدل للكتلة النقدية مستخدما العديد من الأدوات النقدية حيث أنه في الفترة (2005-2019) طور

ونوع بنك الجزائر أدواته النقدية باستخدام وسائل جديدة متمثلة في عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت، واسترجاع السيولة والتسهيل المغة للفائدة إضافة إلى معدلات الاحتياطي القانوني، وكذا أداة سعر الفائدة على الإقراض والفائدة على الإيداع.

- إن ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر الفترة (2005-2019) بسبب تحسن أداء السوق النفطية أدى إلى تسارع معدلات نمو صافي الموجودات الخارجية، فكان لذلك أثر إيجابي في مؤشرات الوضعية النقدية في الجزائر، وعليه برزت الموجودات الخارجية بصفة ملموسة كمصدر للتوسع النقدي في الجزائر.
- إن تحقيق تحسن في معدلات النمو الاقتصادي تبقى رهينة لمتغيرات أخرى تؤثر فيها كمعدلات التضخم التي تتصاعد وتتنازل إضافة إلى معدلات البطالة.
- تبني بنك الجزائر تطبيق منهج استهداف التضخم الذي يعد بمثابة آلية مهمة تعزز من كفاءة عملية التنسيق، حيث يسهم في إضفاء الاستقلالية على أداء بنك الجزائر، والحد من الاقتراض المباشر لأغراض تمويل العجز المالي، لكن ارتفاع السيولة النقدية هو ما يبرز زيادة مخاطر التضخم، وتراجع نظام استهداف التضخم.

2. اختبار الفرضيات:

- وفيما يخص الفرضية الأولى تؤثر السياسة المالية في السياسة النقدية وتعرقل عملها هي فرضية صحيحة لأن التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية في الجزائر أظهر أن هناك ضعف في درجة التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية بسبب عرقلة السياسة المالية المطبقة من وزارة المالية في كثير من الأحيان لعمل السياسة النقدية المنفذة من قبل السلطة النقدية، حيث ساهمت النفقات العامة في تغذية الضغوط التضخمية.
- تنص الفرضية الثانية على أن هناك علاقة طردية بين مكونات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) والنمو الاقتصادي في الجزائر وهي فرضية خاطئة وذلك لأن التعارض بين أهداف

البنك المركزي من ناحية ارتفاع النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم أثر على فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

- الفرضية الثالثة القائلة بأن السياسية المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي للدول التي تعتمد على مصدر أحادي الدخل هي فرضية صحيحة وذلك لكون الجزائر مثلها مثل الدول النامية التي تعتمد على أداة الإنفاق في توجيه وتنشيط اقتصادها بهدف زيادة النمو الاقتصادي، إذن فالنفقات العامة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

3. الاقتراحات:

بعد دراسة موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، والتوصل إلى حزمة من النتائج نورد جملة من الاقتراحات بناء على نتائج هذه الدراسة:

- الإعلان عن الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والتنسيق بين المسؤولين في الهيئتين النقدية والمالية عن وضع تلك الأهداف من خلال وثيقة أو اتفاق مشترك ومعلن على العامة يتضمن أهداف السياستين النقدية والمالية وتحديد المسؤوليات والأدوات المستخدمة ويوضح المدى الزمني اللازم لتحقيق تلك الأهداف.
- منح درجة استقلالية أكبر لبنك الجزائر وتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق هدف رئيسي ومحدد بالتشريعات المنظمة لعمل بنك الجزائر، والذي يتمثل في هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، دون إغفال دور البنك في تحقيق الاستقرار المالي.
- إنشاء مجلس مشترك للإشراف على عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يضمن تطبيق الإجراءات والترتيبات اللازمة لعملية التنسيق، التي تعمل على تحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي وتوظيف عال، ومعدل تضخم منخفض، واستحداث لجان عمل مشتركة التي تعزز هذه العملية بشكل دوري.

- تطبيق قواعد السياسة المالية من خلال استحداث ميثاق للاستقرار المالي أو المسؤولية المالية، خاصة ما تعلق منها بخفض العجز الموازي وذلك بترشيد النفقات الحكومية وزيادة كفاءة النظام الضريبي، ما يؤدي إلى الالتزام بتنفيذ سياسة مالية تساند هدف بنك الجزائر نحو تحقيق الاستقرار في الأسعار أو معدل التضخم المستهدف.
- تطوير السوق المالي الجزائري وزيادة عمقها من أجل توفير مصادر أخرى لتمويل العجز المالي، وعدم الإفراط في الاقتراض الحكومي من بنك الجزائر، ما يسهم في استقلاليته عن السلطة المالية.
- وجوب تغيير مسار السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للنمو الاقتصادي والتوظيف من خلال مساهمتها في زيادة العرض المحلي، وذلك بالتوجه نحو تنويع قاعدة الإنتاج الوطني عبر دعم القطاعات عالية الإنتاجية وتشجيع الاستثمار فيها، مما يساهم في الاستقلالية السياسية النقدية في تصميم وتنفيذ أهدافها.

4. آفاق الدراسة:

حاولنا الإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- 1 -دراسة السياسة المالية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي.
- 2 دراسة أثر التغيرات الدولية على القطاع النقدي والمالي الجزائري.
- 3 أهمية التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية في الاقتصاديات النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد البطريق يونس، السيد حجازي المرسى، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
2. أحمد حشيش عادل، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة النقا الجامعية، بدون سنة النشر.
3. الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
4. الدوري زكريا، السمرائي يسرا، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
5. الصعيدي عبد الله، الادخار و النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
6. القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل، 2007.
7. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط 1، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
9. جليل الغالي عبد الحسين، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
10. حربي عريقات، محمد موسى، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
11. حسين وجدي، المالية الحكومية و الاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
12. خليل سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1994.

13. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
14. سحنون محمد، الاقتصاد النقدي و المصرفي، ط 1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003.
15. عباس المهر خضير، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية، عمادة المكتبات، السعودية، 1981.
16. عبد الحميد بوخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ط 1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.
17. عبد الرزاق النقاش غازي، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2003.
18. عبد الله عقيل جاسم، النقود و المصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
19. عبد المجيد دراز حامد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
20. عبد المجيد دراز حامد، عبد العزيز عثمان سعيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
21. عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
22. عبد الواحد السيد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، مع إشارة خاصة لمصر، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
23. عوض محمد طالب، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004.
24. فوزي عبد المنعم، المالية العامة و السياسات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
25. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

26. محمد القاضي عبد الحميد، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986.
27. محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية و الضرائب، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008.
28. مختار رنان، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، ط 1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
29. مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
30. ملاك وسام، النقود و السياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
31. نوري الشمري ناظم محمد، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للطباعة و النشر، عمان، 2007.
32. وحيد دحام إلهام، فعالية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي في الإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2013.
- ثانيا: الرسائل و الأطروحات:**
33. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
34. أمحمد بن البار، أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
35. بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.
36. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة مقدمة ضمن

- متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
37. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات -حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
38. عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009.
39. محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.
40. محي الدين بوري، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، مشروع أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى اليابس، سيدي بلعباس، 2018.
41. مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
42. دموش وسيلة، أزمة البطالة في الجزائر واقعها و آفاقها، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2009.
43. طويل بهاء الدين، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
- ثالثا: الأبحاث والمجلات العلمية:

44. الطيب فراخ، عبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول اثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
45. بن الزين حمزة، قرونة وليد، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
46. بن حراث حياة براهيم، قراءات حول برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الواحد و العشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
47. بن خالدي نوال، بن بوزيان محمد، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية، دفا تر تسيير المؤسسات ورأس المال الاجتماعي، العدد الثاني عشر، جامعة تلمسان، الجزائر.
48. حياة بن إسماعين، وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية و المصرفية للفترة ما بين 2003-2010، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد و العشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
49. خوالد أبو بكر، تقييم إصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، المجلد 2، العدد السابع.
50. رزيق كمال، عبد السلام عقون، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة-دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2012)، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد الحادي عشر، جامعة البليدة، الجزائر.

51. صالح عدنان مناتي، دور الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخامس بمؤتمر الكلية، 2013.
52. ضيف أحمد، بن يحي سنيمة (أفريل 2017)، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 2/ العدد 7، الجزائر.
53. عبد القادر بن شني، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر للفترة، مجلة المالية و الأسواق، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر.
54. عبد القادر رشو، محمد راتول، دور الاتفاق العمومي في تحقيق الاستثمار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2015، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الواحد و العشرون، جامعة بسكرة، الجزائر.
55. عبد الكريم البشير، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخل في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول "السياسة الاقتصادية واقع وآفاق"، جامعة تلمسان، 29 و 30 نوفمبر 2004.
56. عبد الله البحري، علي صاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي و الحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الثالث عشر، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.
57. عز الدين القنيعي، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 5، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر.
58. كمال باصور، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة 2000-2012، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد السادس، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

59. ملياني فتحي، السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد الثامن عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018.
60. موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013، مجلة المعارف السنة 2010، العدد التاسع عشر، جامعة بويرة.
61. وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر، 2000-2010، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، العدد الثاني وأربعون، جامعة عنابة، الجزائر، 2015.
62. وليد بشيشي، سليم مجلخ، تحديات السياسة باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية و الأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني، العدد الثلاثون، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
63. هناء بن عزة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- 2011، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 4، العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر.
64. يحي سمير آيت، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف-حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الاقتصاد و المالية، مجلد 1، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
65. أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013.
- رابعا: القوانين والتقارير:
66. الأمر رقم (17-10) المعدل و المتمم لقانون النقد والقرض (03-11) المادة 01 المتممة للمادة 45، الجريدة الرسمية، العدد 57، 2017.
67. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2011.
68. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

69. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015.
70. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016.

